الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

من طرف : بن دحمان محمد و جلطي محمد الأمين

بعنـــــــوان :

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية

دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي BEA

لجنة المناقشة:

الدكتور: سنوسي قويدر	**أستاذ محاضر**	**رئيسا**
الدكتور: مراد بودية محمد جميل	**أستاذ محاضر**	**مشرفا**
الدكتورة : قراري أمينة	**أستاذة محاضرة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية

2018- 2017

الشكر و التقدير

في بداية نشكر الله عز و جل الذي انار طريقنا و هدانا بسبيلنا إلى ما هو خير لنا .

أبدلنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام و قبل نمضي نقدم اسمي آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إلى جميع الأساتذة الأفاضل و اخص التقدير الأستاذ المشرف مراد بودية محمد جميل بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

كما لا انسا موصفي البنك الجزائري الخارجي بوكالة كيفان و أخص السيد بوغرارة محمد و السيد مزيان على كل المعلومات التي زودنا بها .

و نعمم الشكر لجميع دكاترتنا في الجامعة الذي مدون بالمعلومات للوصول إلى هذه الفكرة في المشروع فكانوا لنا نورا يضيء الظلمة

نشكر جزيلا إلى كل هؤلاء

بن دحمان محمد و جلطي محمد الأمين

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى مصباح دنياي و أمل حياتي التي حمل الله

الجنة تحت أقدامها أمي الحبيبة

إلى الذي مهد لي طريق العلم و أراد لي دوما العلا و النجاح أبي الغالي

إلى إخوتي حفظهم الله

إلى أصدقائي

إلى الذي تقاسمت معه هذا العمل زميلي و عائلة الكريمة

إلى كل الذين وسعهم قلبي و لم تسعهم هذه الورقة

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز و جل أن يجد القبول و النجاح إنشاء الله .

بن دحمان محمد

إهداء

اهدي خلاصة جهدي المتواضع إلى كل من شهد الله بالإلوهية و النبوية بالرسالة و أسئل الله سبحانه و تعالى أن يجعل هذا العمل خالص إلى جلال رحمه و عظيم سلطانه و لا يجعل لأحد فيه نصب

جلطي محمد الأمين

الملخص:

تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في معظم الدول الناجحة اقتصاديا ويتجلى الهدف من دراستنا في معرفة أهم الأساليب والآليات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية أما الغاية من دراستنا فهي معرفة الطريقة المثلى للتمويل بالنسبة للبنوك و مدى فعالية هذه الأساليب لاسيما أن هناك طرق محددة لتمويل التجارة الخارجية،حيث قمنا بدراسة حالة على البنك الجزائري الخارجي BEA وذلك لمعرفة أهم طرق التمويل الممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات المصدرة وماهي فرص النجاح وفرص الفشل والمخاطر التي تواجهها المؤسسات المصدرة في التمويل حيث يوجد هناك فروقات شاسعة في التمويل الممنوح للمؤسسات سواء من حيث المدة أو نوع الضمان وطبيعة القوانين التي تحكم المعاملات الخاصة بالتمويل...الخ. وقد اخترنا الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 في مقارنة تطور ظاهرة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية –التمويل –صيغ التمويل – البنوك.

Abstract :

Foreign trade is the main driver of economic development in most economically successful countries. The objective of our study is reflected to know the most important methods and mechanisms used to finance foreign trade. The purpose of our study is to know how banks are best financed and how effective they are, especially as there are specific ways of financing foreign trade.

Where we examined a case on the Algerian foreign bank **BEA,** in order to know the most important methods of financing granted by banks to exporting institutions and what are the chances of success, opportunities for failure and risks faced by exporting institutions in financing, where there are large differences in funding granted to institutions both in terms of duration or type of guarantee and the nature of the laws governing the financing transactions... etc. We chose the period from 2010 to 2015 to compare the evolution of the phenomenon of external trade financing in Algeria.

Key words: Foreign trade- Funding- Formats funding- Banks.

الفـــــهرس

	الصفحة
الشكر و التقدير	أ
الإهداء	ب
الملخص:	د
مقدمة عامة :	1
الفـــــصـــــل الأول : *الأدبيات النظرية*	6
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول:مدخل إلى البنوك	8
المطلب الأول : ماهية البنوك و خصائصها	8
الفرع الأول : مفهوم البنوك:	8
الفرع الثاني : نشأتها و تطورها	8
الفرع الثالث :خصائصها	10
الفرع الرابع :السيمات المميزة للبنوك:	10
المطلب الثاني:أنواع ، وظائف وأهداف البنوك	12
الفرع الأول:أنواع البنوك:	12
الفرع الثاني :وظائف البنوك:	14
الفرع الثالث:أهداف البنوك:	16
المبحث الثاني:التجارة الخارجية وطرق تمويلها:	17
المطلب الأول :عموميات حول التجارة الخارجية:	17
الفرع الأول:مفاهيم حول التجارة الخارجية	18
الفرع الثاني : نشأة و تطور التجارة الخارجية:	18
الفرع الثالث:أسباب قيام التجارة الخارجية:	19
المطلب الثاني :أهمية ،أهداف و سياسة التجارة الخارجية	21
الفرع الأول :أهمية التجارة الخارجية:	21
الفرع الثاني:أهداف التجارة الخارجية:	22
الفرع الثالث:سياسة التجارة الخارجية:	22
المطلب الثالث :طرق تمويل البنوك للتجارة الخارجية:	24

الفرع الأول :عموميات حول التمويل:	24
الفرع الثاني :أهم طرق تمويل البنوك للتجارة الخارجية:	27
فرع الثالث :أهم طرق تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية:	36
خاتمة	38
الفـــــــصـــــل الثاني : أدبيات تطبيقية	40
مقدمة الفصل	40
الدراســــــــة 1	41
الدراســــــــة 2	42
الدراســــــــة 3	43
الدراســــــــة 4	44
الدراســــــــة 5	45
الدراســــــــة 6	46
الدراســــــــة 7	47
الدراســــــــة 8	48
الدراســــــــة 9	49
الدراســــــــة 10	50
الدراســــــــة 11	51
الخاتمة	52
الفصـــــــل الثالث: الدراسة الميدانية	53
مقدمة الفصل	54
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات	55
المطلب الأول : طريقة الدراسة	55
الفرع الأول : مجتمع الدراسة	55
الفرع الثاني : عينة الدراسة	55
الفرع الثالث : طريقة جمع البيانات	56
الفرع الرابع :أدوات الدراسة	56
المطلب الثاني: عموميات حول بنك الجزائري الخارجي BEA	57
الفرع الأول: نشأة البنك وتعريفه:	57
الفرع الثاني: وظائف وهدف البنك:	58
الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي BEA	59

الفرع الرابع : دور البنك الجزائر الخارجي في إنعاش الاقتصاد الوطني	61
الفرع الخامس : مصالح البنك الجزائري الخارجي:	62
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	65
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	65
الفرع الأول :نتائج الدراسة الخاصة بإعتماد المستندي	65
الفرع الثاني نتائج الدراسة الخاصة بالتحصيل المستندي :	67
الفرع الثالث : نتائج الدراسة الخاصة بالتحويلات الحرة :	68
المطلب الثاني : مناقشة النتائج	69
الفرع الأول : تحليل النتائج الأولية	69
الفرع الثاني : التحاليل النهائية	72
الخاتمة	79
الخاتمة العامة	80
الملاحق	83
قائمة المراجع و المصادر	84

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الجـــــــداول	الصفحة
الجدول رقم 01 :أوجه الإختلاف بين الإعتماد المستندي و التحصيل المستندي	32
الجدول رقم 02 :أوجه الإختلاف بين قرض المشتري و قرض المورد	34
الجدول رقم 03 : عدد الاعتماد المستندة المفتوحة من سنة 2010 إلى سنة 2015	65
الجدول رقم 04 :عدد التحصيل المستندي المفتوحة من سنة 2010 إلى سنة 2015	67
الجدول رقم 05 : عدد التحويلات الحرة المفتوحة من سنة 2010 إلى سنة 2015	68
الجدول رقم 06: الجدول الكلي للتقنيات الثلاثة	72

قائمة الأشكال :

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي : لمختلف المديريات الجهوية التابعة لـــ BEA	59
الشكل رقم 02 : BEAالشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي	60
الشكل رقم 03 الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان كيفان 096	61
لشكل رقم 04 :المنحنى البياني بالاعتماد المستندي	66
الشكل رقم 05 : دائرة النسبة الخاصة بالاعتماد المستندي	66
الشكل رقم 06 :المنحنى البياني الخاص بالتحصيل المستندي	67
الشكل رقم 07 : الدائرة النسبية الخاصة بالتحصيل المستندي	68
الشكل رقم 08 : المنحنى البياني الخاص التحويلات الحرة	69
الشكل رقم 09 : الدائرة النسبية الخاصة بالتحويلات الحرة	69
شكل رقم 10 : أعمدة البيانات	73
الشكل رقم 11 : الدئرة النسبية لسنة 2010	74
الشكل رقم 12 : الدئرة النسبية لسنة 2011	75
الشكل رقم 13 : الدئرة النسبية لسنة 2012	75
الشكل رقم 14 : الدئرة النسبية لسنة 2013	76
الشكل رقم 15 : الدئرة النسبية لسنة 2014	77
الشكل رقم 16 : الدئرة النسبية لسنة 2015	77
الشكل رقم 17 : الدئرة النسبية الكلية	78

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

ظهرت أهمية المعاملات التجارية بين المجتمعات منذ أن بدأ الإنسان في الاتساع الاقتصادي خاصة منذ القرون الوسطى واحتلال الدول القوية لغيرها أو عن طريق الهيمنة على الدول الضعيفة، ولكي تقوم التجارة الولية بدورها كمحرك للنمو والتنمية لابد من توفر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الولي، ففي القرن 17 الفكر الذي كان سائد آنذاك هو الفكر المر كنتيني وكان تعريف الثروة آنذاك هو الذهب والفضة ومصدر هذه الثروة هو التجارة وأصحاب هذا الفكر يقولون انه على الدولة أن تصدر أكثر مما تستورد ولذلك كان لابد من تقييد التجارة الخارجية.

وبالتالي فأولى سياسات التقييد كانت موجودة منذ القرن 17 ولكنه سرعان ما تغيرت الأمور عندما ظهرت الثورة الصناعية وخاصة بع مجيء أدم سميث وكتابه ثروة الأمم سنة 1776، حيث جاءت النظرية الكلاسيكية حاملة لواء الحرية الاقتصادية وحرية المبادلات الدولية،و قد أدت الظروف الجديدة التي حققتها الثورة الصناعية إلى إمكانية إنتاج السلع بتكلفة اقل نسبيا عن ذي قبل وبذلك أخذت الدول تبادل جزء من نتائجها مقابل الحصول على جزء من ناتج دولة أخرى وهذا هو أصل التجارة الخارجية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،وجدت اغلب دول العالم سواء التي شاركت في الحرب أو تلك التي لم تشارك، وجدت نفسها منهكة اقتصاديا وعسكريا حتى بعض الدول العظمى كانت في حالة انهيار اقتصادي، وغير قادرة على الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات وهذه الأزمة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية دفعت بالعديد من الدول إلى انتهاج سياسات تجارية واقتصادية جديدة ترتب عليها المزيد من القيود المفروضة على التجارة العالمية مثل: -نظام الحصص.

-تراخيص الاستيراد.

-نظام الحظر.

بعد الحرب العلمية الثانية، حدثت تطورات متسارعة في الساحة السياسية و الاقتصادية، حيث برزت تكتلات اقتصادية دولية ساعدت في إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية حيث برزت منظمات

تدعو إلى تكوين نظام اقتصادي عالمي حيث ظهرت الاتفاقية العامة التعريفات الجمركية والتجارة التي تعرف ب"الجات" GATT والتي حلت محلها بعد قرابة الخمسين سنة منظمة التجارة العالمية "WTO".

في أواخر الثمانينات شهد قطاع الاستيراد والتصدير دخول الخواص في هذا المجال وكان لزوما على المصدرين والمستوردين القيام بالتمويل وذلك عن طريق اللجوء إلى البنوك.

وتعتبر عملية المبادلة التجارية الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة مهما كان مستواها الاقتصادي وتعتبر التجارة الخارجية العضو الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية حيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا، وقد مرت تطورات التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم، ولذلك فان اختلاف جنسيات الأطراف المتعاملة في التجارة الخارجية وتمايز الثقافات والقوانين استوجب تدخل أطراف أخرى غير المصدر والمستورد كالبنوك والمصارف التي تتكفل بعملية الاستيراد والتصدير.

ويلعب التمويل البنكي بمختلف أشكاله أهمية بالغة في تطوير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وللتجارة الخارجية بالأخص وذلك لأنها تمثل الحصة الأكبر في الدخل القومي.

وكلمة تمويل مرتبطا أساسا بالبنوك حيث كانت تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب الأموال أو عند منح التمويلات ولكن البنوك الإسلامية ترتكز على قواعد أساسية مستمدة من أسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاء.

وعليه ومن خلال ما ذكرناه سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تساهم البنوك في تمويل التجارة الخارجية ؟

وقد جزئنا هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما هو مفهوم التمويل؟

- ما معنى التجارة الخارجية ؟

- ما هي أهمية والدور الذي تلعبه البنوك في تمويل التجارة الخارجية ؟

- ما هي أهم الأساليب والتقنيات التي يتم بها تمويل التجارة الخارجية ؟

- ما هي أهم صيغ تمويل التجارة الخارجية ؟

وعلى ضوء ما سبق ولمعالجة موضوعنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاعتماد ألمستندي التقنية الأكثر استخداما من طرف البنوك في تمويل التجارة الخارجية .
- البنوك التقليدية هي الرائدة في تمويل التجارة الخارجية .

❖ **مبررات الدراسة:**

هناك عدة دوافع رئيسية كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع من بينها:

* الرغبة في المعرفة أكثر عن موضوع التجارة الخارجية وتمويلها وإثراء معارفنا العلمية في هذا المجال.

* معرفة إلى أي مدى تساهم البنوك في تمويل التجارة الخارجية.

* بحكم تخصصنا في مجال المالية والتجارة الدولية يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع وأقربها لنا.

* الرغبة المشتركة لنا في دراسة هذا الموضوع.

* معرفة أهم الآليات المتخذة من طرف البنوك في تمويل التجارة الخارجية.

* معرفة الطريقة المثلى لتمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

* إلقاء نظرة عن كثب على أهم نشاطات البنوك وأعمالها.

❖ **الصعوبات العلمية**

أهم الصعوبات التي واجهناها في معالجة بحثنا تتمثل في :

- رفض اغلب الشركات قبولنا لعمل دراسة حالة
- التضارب الكبير فيما يخص الإحصاءات
- صعوبة الحصول على المعلومات الحقيقية من البنوك ويرجع ذلك إلى السرية
- قلة وجود الشركات المصدرة
- الظروف الخاصة التي أحاطت بانجاز البحث

❖ **أهداف الدراسة وأهميتها:**

من خلال هذه الدراسة نريد الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

* إبراز أهم التقنيات البنكية المستخدمة من طرف البنوك في مجال تمويل التجارة الخارجية

* معرفة أهم مصادر تمويل التجارة الخارجية

* تقييم أداء البنوك

* معرفة المخاطر التي تواجه تمويل التجارة الخارجية بالنسبة للبنوك

* الإجابة على الإشكالية

* معرفة الطريقة المثلى لتمويل التجارة الخارجية في الجزائر

وتتلخص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

-الموضوع يسلط الضوء على مختلف الوسائل والطرق البنكية والأساليب التي تتبعها البنوك في تمويل التجارة الخارجية:

*أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الوطني

*مدى تأثير النظام البنكي في تمويل التجارة الخارجية

*التحديات التي تواجهها البنوك في مجال التمويل

*تزايد أهمية التجارة الخارجية في ظل الظرف الحالي الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري

❖ **حدود الدراسة:**

الإطار المكاني: ستتم هذه الدراسة على احد البنوك المعروفة بتمويل التجارة الخارجية وهو البنك الجزائري الخارجي BEA حيث تم حصر الدراسة في ولاية تلمسان.

الإطار الزماني: ستتمثل في تحليل تطور تمويل التجارة الخارجية من سنة 2010 إلى 2015.

❖ **المنهج المتبع:**

تماشيا مع طبيعة الموضوع محل الدراسة وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية واختيار صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج المرجوة فقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج منها:

- **المنهج التاريخي:** وذلك بهدف مقارنة تطور ظاهرة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر من فترة لأخرى
- **المنهج الوصفي:** وذلك يهدف تشخيص الأساليب البنكية والتجارة الخارجية
- **المنهج الاستقرائي:** حيث سنقوم بدراسة على بنك تقليدي والنتائج المتوصل إليها نقوم بتعميمها على باقي البنوك.

❖ **هيكل البحث:**

من اجل الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم مذكرتنا إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

- **الفصل الأول:** وهو خاص بالأدبيات النظرية وهذا الفصل يتكون من مبحثين حيث تحدثنا في المبحث الأول عن البنوك والمبحث الثاني عن التجارة الخارجية وطرق تمويلها.

- **الفصل الثاني:** وهو خاص بالأدبيات التطبيقية واخترنا فيه أهم واحدث الدراسات التي تتحدث عن موضوعنا واهم ما توصل إليه الباحثون.

-**الفصل الثالث:** وهو خاص بالدراسات الميدانية حيث يتكون من مبحثين المبحث الأول خاص بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي قمنا بها في البنك والمبحث الثاني وهو خاص بتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها ومعرفة أهم طرق التمويل الموجودة في البنوك وأفضلها.

الفصل الأول :
الأدبيات النظرية

مقدمة الفصل :

شهد قطاع التجارة الخارجية نموا كبيرا خاصة في جانب الاستيراد في السنوات الأخيرة حيث يعد التبادل التجاري عصب التنمية من خلال الحصول على ما أنت بحاجة إليه تصدير ما هو فائض لديك فلا يمكن لأي دولة العيش في منعزل على العالم دون قيامها بمجموعة من العلاقات التجارية بين مختلف الدول فلا يمكن قيام التبادل التجاري بين الدول دون وجود جهاز مصرفي متطور ذو مرونة عالية يعمل على تلبية حاجيات هذا القطاع حيث الحاجة إلى تمويل التجارة الخارجية يعتبر أمرا ضروريا ما دفع البنوك بجميع أنواعها التجارية و الإسلامية إلى ابتكار طرق حديثة لتمويل هذا القطاع الفعال الذي يدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى التطور و يمكن الدولة من القدرة على المنافسة حيث لا يمكن إنكار أهمية البنوك و الجهاز المصرفي في النظام الاقتصادي.

يعتبر هذا الفصل تقديما شاملا للمصارف بجميع أنواعها كذلك يتم التطرق فيه إلى سياسات التجارة الخارجية و أهم أساليب و الطرق المبتكرة لتمويل التجارة الخارجية.

المبحث الأول:مدخل إلى البنوك :

المطلب الأول:ماهية البنوك و خصائصها:

الفرع الأول :مفهوم البنوك:

وردت عدة تعاريف للبنك منها الحديثة و منها الكلاسيكية: فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء،المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه و تنميته، و المجموعة الثانية تحتاج إلى أموال لعدة أغراض منها:الاستثمار أو التشغيل.

أما من الزاوية الحديثة يمكن القول بان البنك هو قبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة من قبل مجموعة من الوسطاء الماليين حيث تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد الوطني. و المساهمة في إنشاء مشروعات و تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج.

الفرع الثاني :نشأتها و تطورها:

من أسباب نشوء البنوك و تطورها هو تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات و تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك من حيث النشأة، و ترجع نشأتها إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث أن البنوك لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان و من أمثلة ذلك:التجار و الصياغ، و لكنه تم القضاء عليها من طرف البنوك الحديثة التي حلت محلها.

أما فيما يخص عمليات الإيداع و التسليف و الفوائد و الضمانات المرتبطة بها فتعتبر مبادئ حامورابي عام 1675ق.م من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ التي تتعلق بتنظيم هذه العمليات.

و ابتداء من القرن الرابع عشر سمح الصياغ و التجار بالسحب على المكشوف انس حبو مبالغ مالية تتجاوز أرصدتهم الدائنة.

و مع ظهور النقد كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري و تقدم التجارة بين شعوب العالم، و بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها بالإضافة إلى الحلي و الودائع الثمينة كودائع مقابل الحصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها.

و تعتبر هذه الظاهرة من أوائل أشكال التعامل المصرفي حيث استمرت لفترة معينة قبل ظهور الصرافون الذين يكسبون أجرهم من مبادلات العملات ببعضها البعض.

و من أسباب ظهور البنوك أيضا هو ان كانت نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إلى للبنوك للمطالبة بتحويلها إلى نقود او إلى أشياء تماثلها،حيث لم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة، و هنا رأى أصحاب البنوك أنه يمكن التصرف بها و إقراضها للغير، مقابل الحصول على فائدة معينة و بضمانات معينة، و أما الجزء من أموال الذي لا يتم التصرف به يسمى بالاحتياطي النقدي و هو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حيث طلبهم استيراد ودائعهم.

و يعتبر القرن السادس عشر القرن الذي تم فيه إنشاء أول بنك حكومي و كان ذلك في مدينة البندقية بإيطاليا باسم banco deljopizza dihialta ذلك سنة 1587م، و بعد ذلك انتشرت البنوك في بقية أوروبا و منها بنك أمستردام بهولندا الذي أنشأ سنة 1609م، و كان غرضه هو حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر و التعامل في العملات و إجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية و أيضا بنك هامبورغ بألمانيا 1619م و بنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول سنة 1800م و نذ بداية القرن الثانية عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت أغلبيتها عبارة عن مؤسسات يمتلكها أفراد أو عائلات.

و شهد القرن التاسع عشر تعديلا في قوانين البنوك و يرجع ذلك إلى الثورة الصناعية في أوروبا حيث تم تأسيس عدد من البنوك متخذة بشكل شركة مساهمة و كانت هذه البنوك متخصصة في الائتمان العقاري و الزراعي و الصناعي.[1]

[1] اسماعيل إبراهيم عبد الباقي،2016،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى دار غيداء،عمان الأردن www.lordz.com/showthread php?t=34930. تصفح يوم (2018/01/23).

الفرع الثالث :خصائصها:

على عكس البنوك المركزية فإن البنوك التجارية عبارة على مشاريع رأسمالية حيث تهدف إلى تحقيق اكبر قدر ممكن بأقل تكلفة ممكنة و هي في غالب الأحيان تكون مملوكة من طرف الأفراد أو الشركات.

و من الخصائص المميزة للبنوك التجارية :

*تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي و لكنها لا تؤثر عليه.

*يوجد بنك مركزي واحد و لكن البنوك التجارية فهي متعددة.

*النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية تختلف عن النقود القانونية الصادرة عنه البنك المركزي فالأولى إبرائية غير نهائية أما الثانية فهي نهائية بقوة التشريع.

*البنوك التجارية تسعى إلى الربح عكس البنوك المركزية حيث تقوم البنوك التجارية بتوظيف الأموال التي تحصل عليها من الإقراض و شراء الأوراق التجارية أما البنوك المركزية فهدفها يتمثل في الإشراف و التوجيه و الرقابة و إصدار النقود و تنفيذ السياسة المالية.

أما فيما يخص الخصائص المميزة للبنوك الغير تجارية أو البنوك المتخصصة:

-البنوك المتخصصة بالإضافة إلى مواردها الذاتية فهي تعتمد أيضا على موارد خارجية حيث أنها تقوم بعمليات الائتمان المتوسط و الطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين و قد يرجع تخصصها مثل: البنوك العقارية أو الزراعية...الخ لمقابلة حاجات ائتمانية.[1] من نوع خاص.

الفرع الرابع :السيمات المميزة للبنوك:

يتركز نشاط البنوك في قبول الودائع و منح الائتمان فهو نوع من أنواع المؤسسات المالية فهو يلعب دور وسيط بين مجموعتين، مجموعة لديها أموال فائضة و مجموعة تحتاج إلى أموال و البنك التجاري هو من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد و البنوك التجارية لديها اسم آخر هو بنوك الودائع ، لان مواردها هي الاموال المودعة لديها حيث انها

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،2014،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان الأردن

[1] www.star algeria.net/t7939-topic تصفح يوم (23-01-2018).

عندما تتاجر بهذه الأموال فإنها تكون قد تاجرت بماليين لديها و بيع تطور الأنشطة التجارية و الصناعية ،ازدادت أهمية التمويل المصرفي لهذه الأنشطة خاصة في ميدان الاستثمار و أيضا فيما يخص عمليات تمويل التجارة الخارجية.و أهم ما تتميز به البنوك عن باقي المؤسسات هي ثلاث ميزات رئيسية و هي: [1]

الربحية:

الشمولية:

الأمان:

[1]فتيحة عبد الرحمان العاني،2013،التمويل ووظائفه،الطبعة الأولى،دار النفائس عمان الأردن، www.loredz.com/vb/show thread.php ?t=34930. تصفح يوم (2018/01/23) .

المطلب الثاني:أنواع ، وظائف وأهداف البنوك:

الفرع الأول:أنواع البنوك:

تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى بسبب الاختلاف في النظام الاقتصادي حيث يمكنه تقسيم البنوك إلى عدة أنواع:

أولا:البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة و هو الذي يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد و يتكفل بإصدار النقود في كل الدول ، حيث يعود إليه الكل عندما يحتاجون إلى السيولة و له العديد من الأدوار منها مراقبة أعمال البنوك التجارية و الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة و تنظيمها و له دور مهم في دعم الاقتصاد القومي كما أن البنك المركزي هو المسؤول أو الذي يتحكم في الذهب النقدي و حقوق للسحب الخاصة و الاحتياطات من العملة الصعبة.[1]

ثانيا:البنوك التجارية:

و البنوك التجارية بدورها تنقسم إلى عدة أنواع و ذلك على النحو التالي:

أ-من حيث عدد الفروع: في هذا الصنف لدينا:

- بنوك ذات الفروع:هذا النوع من البنوك لها فروع في كافة أنحاء البلاد،حيث أنها تتخذ شكل شركات مساهمة،أما من ناحية الإدارة فلها تسيير لا مركزي، فهي لا ترجع للمركز الرئيسي في اتخاذ القرارات بل تسير شؤونها بنفسها باستثناء بعض الحالات الهامة التي ينص عليها القانون الداخلي للبنك،و تتميز بمنحها قروض قصيرة الأجل، و هذا النوع من البنوك يخضع للقوانين العامة للدولة.
- بنوك السلاسل:هي تمثل سلسلة من البنوك حيث تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا و لكنها تكون تحت إشراف مركز واحد الذي يقوم بتنسيق الأعمال و يقوم أيضا برسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة.

[1] علي سعد محمد،2012،البنوك و محافظ الاستثمار،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية.
محمد عبد الفتاح الصيرفي،2014،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان ،الأردن.

- البنوك المحلية:هي بنوك تغطي منطقة معينة و تخضع لقوانين هذه المنطقة التي تعمل فيها و تتخصص في تقديم للخدمات المصرفية التي تناسبها.[1]

ب-من حيث حجم النشاطات: في هذا الصنف لدينا نوعين من البنوك:

- **بنوك التجزئة**:غالبا ما تتعامل مع المنشآت الصغرى حيث تسعى لجذب أكبر عدد منهم، و لها نفس مميزات متاجر التجزئة، و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافس الزمنية و المكانية.
- **بنوك الجملة**: و هي عكس بنوك التجزئة حيث أنها غالبا تتعامل من المنشآت الكبرى.

ج-من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية : في هذا الصنف لدينا نوعين من البنوك.

- البنوك التجارية العامة:تتميز هذه البنوك بأن مركزها الرئيسي يوجد في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى و يكون لديها فروع و مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها تمارس نشاطها من خلالها و تقوم بمختلف الأعمال التقليدية للبنوك التجارية.
- البنوك التجارية المحلية:على عكس البنوك التجارية العامة فإن هذا النوع من البنوك يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية معينة و مركزها الرئيسي يكون في هذه المنطقة و هي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و تتميز بصغر حجمها.[2]

ثالثا:البنوك الإسلامية:

البنك الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة نقدية مالية و لكنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال و المعروف عند البنوك التجارية أنها تعتبر الفائدة أساس التعامل البنوك الإسلامية فهي لا تعتمد على الفائدة و هي تقوم بجذب الموارد النقدية من الأفراد و توظيفها بطريقة فعالة بحيث تسعى إلى تغطيتها و نموها في إطار قواعد و ضوابط الشريعة الإسلامية .[3]

[2]اسماعيل ابراهيم عبد الباقي،2016،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى،دار غيداء، عمان،الأردن.
www.loredz.com/vb/shouthread.php ?t=3493 تصفح يوم (2018/01/24).

[1]علي سعد محمد،2012،البنوك و محافظ الاستثمار،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية.
[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي،2014،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان ،الأردن.

رابعا :البنوك المتخصصة أو البنوك غير تجارية:

و هي تعتمد على مصادرها الداخلية للقيام بوظائفها و يمكن تقييم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل إلى:

***البنوك الصناعية:**تتخصص في تقديم القروض الطويلة و المتوسطة الأجل للقطاع الصناعي و تهدف إلى جذب المستثمرين لإقامة الصناعات و تسعى أيضا للمساهمة في إنشاء شركات الصناعة و رفع مستوى الصناعة.

***البنوك الزراعية:**تتخصص هذه البنوك بمنح القروض غالبا ما تكون قصيرة الأجل للقطاع الزراعي حيث تقوم بدعم النشاط الزراعي بتقديم القروض إلى المزارعين مقابل ضمان المحاصيل.

***البنوك العقارية:**غالبا ما تمنح هذه البنوك قروض طويلة الأجل مقابل الرهن العقاري حيث أنها تهتم بتمويل أنشطة البناء و التشييد و تساهم في تدعيم الهياكل على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة. و غالبا ما تعتمد هذه البنوك على الدولة في تمويلها إضافة إلى السندات التي تطرحها و ما تحصل عليه من قروض خارجية.

خامسا: بنوك الاستثمار:

من أسباب ظهور هذا النوع من البنوك هو سد الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشاريع المختلفة حيث تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية و الصناعية و تقدم قروض طويلة الأجل لتمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية و أيضا من أجل إنشاء المشاريع و يتخصص هذا النوع من البنوك في تجميع و تنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: وظائف البنوك:

إلى جانب الوظيفتين الرئيستين للبنك المتمثلتان في الوساطة و خلق النقود فإن لديها ثلاثة وظائف رئيسية و هي:

*قبول الودائع و تنمية الادخار.

[1] علي سعد محمد،2012،البنوك و محافظ الاستثمار،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية.
إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،2016،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى،دار غيداء،عمان الأردن.
www.loredz.com/vb/shouthread.php ?t=34930 تصفح يوم (2018/01/24).

*مزاولة عملية التمويل الداخلي و الخارجي.

*تقديم الخدمات المصرفية.

أولا : قبول الودائع و تنمية الادخار:

تقوم البنوك بقبول الودائع التي تعتبر من أهم مصادر التمويل بالنسبة للبنوك التجارية و الوديعة تعتبر تعهدا من البنك لصاحبها بأن يدفع له مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة و ذلك مقابل شيك يحرره صاحب الوديعة.[1]

ثانيا:مزاولة عملية التمويل الداخلي و الخارجي:

من أهم الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات ما يلي:

*منح التسهيلات الائتمانية

*الاستثمارات: المقصود هنا هو استثمار المحفظة.

و عند إقرار سياسة الاستثمار فإنه يجب على البنك أن يوازي بين ثلاثة عوامل رئيسية و هي:

-الربحية

-الأمان (الضمان)

-السيولة.

ثالثا:تقديم الخدمات المصرفية:

بهدف جذب عدد أكبر من العملاء تلجأ البنوك إلى تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها مع تبسيط في الإجراءات، و من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لدينا:

*خصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات.

[1] علي سعد محمد،2012،البنوك و محافظ الاستثمار،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية.
محمد عبد الفتاح الصيرفي،2014،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان ،الأردن.

*تقديم الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية.

*بالإضافة إلى ما ذكرناه فإن البنوك تقوم أيضا بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية منها:

-تأجير الخزائن.

-شراء و بيع العملات.

-إصدار خطابات الضمان.

-القيام بأعمال الاعتمادات المستندية.

أما فيما يخص الخدمات المصرفية فهي متعددة نذكر منها:

- خدمات النصح و التوجيه المالي.
- بيع الخدمات التأمينية.
- التأجير التمويلي و القروض الاستهلاكية.
- الإدارة النقدية للمشروعات.
- تقديم صناديق الاستثمار.[1]

الفرع الثالث:أهداف البنوك:

إن إدارة البنك مكلفة بتحقيق من الأهداف حيث تهدف إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية و بالتالي زيادة معدل الأرباح الموزعة للسهم السنوية و تأتي هذه الزيادة عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات و تهدف أيضا إلى زيادة القيمة الفعلية لأسهم البنك.

-كما أن البنك يقوم بتحديد هدف رئيسي الذي يتحكم و يسيطر على باقي أهداف المنظمة و غالبا الهدف الرئيسي في البنوك التجارية يكون تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية.

-كما أن البنك يقوم بصياغة بعض الأهداف المساندة و التي هي عبارة عن أهداف فرعية تساهم في الوصول إلى الهدف الرئيسي و هذه الأهداف مجتمعة تشكل الخطة.

[1]اسماعيل ابراهيم عبد الباقي،2016،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى،دار غيداء،عمان.

-كما أن البنوك تسعى إلى تحقيق أقصى ربحية حيث أن الجانب الأكبر من مصروفات البنوك تتمثل في الفوائد على الودائع و بالتالي فإن التغيير في إيرادات البنوك يؤدي إلى التغير في أرباحها و ذلك مقارنة مع الأعمال الأخرى و بالتالي فإن زيادة في إيرادات البنوك سيترتب عنها زيادة في الأرباح و العكس صحيح.

-البنوك تسعى إلى تجنب حدوث نقص في السيولة حيث أن الجانب الأكبر من موارد البنوك تتمثل في الودائع تحت الطلب حيث يجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها و بالتالي يمكن ان تتزعزع الثقة بين البنوك و المودعين بمجرد وجود إشاعة بعدم توفر السيولة الكاملة لدى البنك مما قد يدفع المودعين لسحب ودائعهم و بالتالي إفلاس البنك.

-تهدف البنوك إلى تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين حيث أن البنوك تعتمد على أموال المودعين للقيام بالاستثمارات لأنه معروف أن البنك التجاري لا تزيد نسبته الى صافي الأموال عن 10% و بالتالي فإن البنك لا يمكنه تحمل خسائر تزيد عن قيمة رأس المال حيث اذا زادت الخسائر عن ذلك الحد يمكن أن تأخذ معها جزء من أموال المودعين و هنا يهدف البنك إلى تحقيق أكبر قدر للمودعين على أساس رأس مال صغير.[1]

المبحث الثاني:التجارة الخارجية وطرق تمويلها:

المطلب الأول :عموميات حول التجارة الخارجية:

لا تستطيع دول العالم أن تعيش منعزلة عن غيرها في ظل اقتصاد مغلق،لذلك لابد من قيام تجارة بين دول العالم و اعتمادها على بعضها البعض لإشباع حاجاتها من السلع و الخدمات و لا تقتصر لتجارة خارجية بين الدول على انتقال السلع و الخدمات بل يتعدى ذلك إلى انتقال رؤوس الأموال وحتى الأشخاص كالعمالة أو بغرض السياحة و سنتناول في هذا المطلب مفهوم التجارة الخارجية نشأتها و تطورها و أهميتها و الأسباب التي أدت إلى القيام بالتجارة الخارجية.

[1] محمد فتحي البديوي،،إدارة البنوك،الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية،القاهرة،مصر2012.

الفرع الأول:مفاهيم حول التجارة الخارجية:يوجد عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر من بينها:

هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال و هي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما فتحو التجارة الخارجية بين تجارة داخلية في حالة للتكاملات الاقتصادية مثلما حدث في الوحدة الأوربية.[1]

و تعرف أيضا على أنها عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول،يهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل.[2]

التجارة الخارجية هي تبادل السلع و الخدمات بين الدول وفق شروط و أساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، و للتجارة الخارجية نموذجين هما التصدير و الاستيراد.[3]

و بالتالي نلاحظ من خلال التعريفات أن التجارة الخارجية تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد الدولة و هي من القطاعات الحيوية للاقتصاد حيث تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و إشباع الحاجات عن طريق التصدير و ذلك بتقديم الفائض من المنتوجات أو الخدمات و بالتالي توفير السيولة و إنعاش الاقتصاد و عن طريق الاستيراد و ذلك باستيراد المنتجات أو الخدمات التي تعاني فيها الدولة عجز و بالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي و ببساطة هو عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي.

الفرع الثاني : نشأة و تطور التجارة الخارجية:

قبل ظهور العملات الورقية المتداولة حاليا كان التبادل في السابق على شكل مقايضة و كانت المجتمعات البشرية قديما تعيش في اقتصاد مغلق و مع زيادة عدد السكان و تنوع سلوكا تهم و أذواقهم و رغباتهم أدى ذلك إلى ضرورة انتهاج سياسة الاقتصاد المفتوح حيث ظهرت العديد من الأسواق خارجيا و من هنا نشأت التجارة الخارجية.

في قديم الزمان احتاج الإنسان إلى أداة تسمح له بصرف و جلب مختلف المنتوجات و كانت الوسيلة لفعل ذلك هي المقايضة و التجارة من أقدم الممارسات البشرية إلى جانب الزراعة و الصيد، و تعتبر الحضارات القديمة

[1] رشاد العمار، 2000،التجارة الخارجية،الطبعة الأولى،دار المسيرة،الأردن،ص12.
[2] رشاد العمار، 2000،التجارة الخارجية،الطبعة الأولى،دار المسيرة،الأردن.
[3] محمد ناشد 1997،التجارة الداخلية و الخارجية،دار المسيرة،حلب سوريا.

مثل الحضارة الفرعونية و الرومانية و اليونانية هي أول الحضارات التي أعطت مفهوم واضح للتجارة،و تعتبر الفترة التي سادت فيها التجارة الحرة هي الفترة التي أستعمل فيها لفظ التجارة الخارجية لأول مرة حيث ان البلدان الصناعية كانت تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها.

و قد تم بدأ فرض الضريبة في عهد الفرس و الروم و حتى في مصر القديمة بدأت نسبة 2% من قيمة البضائع ثم بعد ذلك جاء النظام الإسلامي ليضع أصول و يحدد قواعد العمليات التجارية بصورة أكثر دقة من خلال الزكاة و الخراج و الجزية وجعل بيت مال للمسلمين و الاستثمار و خلق فرص العمل، ثم جاء الفكر المر كنتيني (التجاريون) و كان تعريف الثروة عندهم هو الذهب و الفضة و هو الفكر الذي كان سائدا في القرن 16و 17 أما مصدر الثروة عندهم فكان التجارة الخارجية لأنه يتم الحصول على الذهب و الفضة من التجارة و كانوا يقولون أنه على الدولة أن تصدر أكثر مما تستورد و كانوا يدعون إلى تقييد التجارة الخارجية و من أسباب احتكار للفكر المر كنتيني في هذه المرحلة هو أن الذهب كان وسيلة دفع دولة و أيضا الاكتشافات الجغرافية و الذهب الذي اكتشف في أمريكا و الحروب الصليبية التي فتحت ممرات نحو البحار و سهلت عملية التجارة و لكن الأمور سرعان ما تغيرت بعد ظهور الثورة للصناعة و بعد مجيء رواد المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث ، ،دافيد ريكاردو، جون سيتوارث ميل) حيث أن آدم سميث وسع من مصادر الثروة و قال أنه ليس الذهب هو المصدر الوحيد للثورة بل الأرض و العمل كلهم مصادر للثورة و قلل من تدخل الدولة في مبادلات التجارة الخارجية حيث كان ذكر ليبرالي يدعو إلى تحريم التجارة الخارجية و قال مقولته الشهيرة "إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما ننتجها نحن فلنبادله بسلعنا الصناعية"حيث دعا هنا الدولة إلى إنتاج السلع الصناعية بكثرة و الحصول على المنتجات و المواد الأولية من الدول الأخرى و بالتالي فإن مصدر الثروة عند آدم سميث كان العمل،و قد جاءت النظرية الكلاسيكية حاملة لواء الحرية الاقتصادية و حرية المبادلات الدولية.

و بالتالي نجد أن التجارة الخارجية أصبحت في الكثير من الأحيان وسيلة للسيطرة وبسط النفوذ و ترسيخ مبدأ التبعية نظرا للدور الهام الذي تلعبه معظم الاقتصاديات الدولية.

الفرع الثالث:أسباب قيام التجارة الخارجية:

من الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية هي الوفرة أو الندرة في عناصر الإنتاج حيث تؤدي محدودية الموارد الاقتصادية إلى البحث عن موارد من أجل إشباع الحاجات المختلفة للإنسان و مهما كانت القدرات

الاقتصادية لأي بلد فإنه لا يمكنه تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع النواحي و أيضا التجارة الخارجية وجدت أساسا لتصريف الفائض عن طريق التصدير و كذلك لتلبية الاحتياجات عندما يكون هناك عجز في تلبية الاحتياجات من الانتاج الداخلي و النسبة الكبرى من التجارة الخارجية يتم تبادلها بين الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير الإحصاءات أن 70% من المبادلات الدولية تتم بين الدول الرأسمالية المتطورة و ذلك راجع للقدرة الشرائية لسكان هذه الدول التي تسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع كما أن السلع و الخدمات التي تتدخل في التجارة بين الدول هي التي تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول.

و هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور التجارة الخارجية و تطورها نذكر منها:

- التوزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية.
- التخصص الدولي:حيث أن الدول تتخصص في إنتاج نوع معين من السلع بكفاءة جيدة و تبادلها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول،"و لهذا كان تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبة التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم و بالتالي فإن التخصص الدولي و ما سيتبعه من قيام تجارة خارجية بين الدول سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة".[1]
- التطور الملاحظ للدول النامية و رغبتها في اللحاق بالركب الدولي مما خلف حركية دولية نشيطة.
- التطور التكنولوجي و الصناعي خلق رغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة إلى اكتسابها.[2]
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.[3]
- الوفرة و الندرة في عناصر الإنتاج.

[1]أسامة بن بحة،2012،دور البنك في تمويل التجارة الخارجية،مالية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية.
[2]يمينة مسراني،هاجر قصير 2011،دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مالية، جامعة الدكتور يحيى فارس.
[3]زيرمي نعيمة 2011،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،مالية دولية جامعة أبو بكر بلقا يد ،تلمسان.

المطلب الثاني :أهمية ،أهداف و سياسة التجارة الخارجية

الفرع الأول :أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في عملية تخصيص العمل و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تقوم يدعم مختلف الاقتصاديات الوطنية و تزداد أهميتها بالنسبة للدول النامية في زيادة دخلها التي تعتمد صادراتها على المواد الأولية و تساعد أيضا في التخلص من فوائض السلع و الخدمات من خلال نشاط التصدير كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر على مستوى الدخل القومي و في تركيبته و يمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية و المتمثلة أساسا فيما يلي:

"تساعد التجارة الخارجية في تحسين أوضاع الميزان التجاري للعديد من الدول و تساعد التجارة الخارجية في زيادة التشارك و التداخل بين الاقتصاديات المختلفة و بالذات من أثر الحد من الصراعات الإقليمية و الدولية و سيادة الاستقرار و السلام العالمي.

*زيادة الإنتاجية و الدخل و تحقيق فوائض في الإنتاج يمكن استخدامها للقيام باستثمارات جديدة.

*تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

*إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها."[1]

"*تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول و تربطها مع بعضها البعض.

نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز التنميةالشاملة."[2]

[1]سحر عبد القادر عبد الدائم،2016،التمويل المصرفي و أثره على التجارة الخارجية في السودان،تجارة ،جامعة منتدى كلية الدراسات العليا و البحث العلمي سودان.
[2]زيرمي نعيمة،2011،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

"تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات و الخدمات التي لا تتوفر لديها،إما لأن ظروفها المناخية و إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها و إذا كان بإمكان إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من استيرادها".[1]

يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي من القطاعات الحيوية لاقتصاد أي دولة حيث تلعب دور فعال في دعم الاقتصاد الوطني و تزويده بما يحتاجه من سلع و خدمات عن طريق الاستيراد و أيضا نقل الفائض من المنتجات الى بلدان أخرى عن طريق التصدير و هو من أسباب تطور الرأسمالية و تساهم في زيادة الدخل الوطني و في تقدم و نمو الدول.

الفرع الثاني:أهداف التجارة الخارجية:

- تعمل على مساعدة في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك و الاستثمار.
- توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول و تربطها مع بعضها البعض.[2]
- تقسيم العمل و يقصد به تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع و استيراد السلع الأخرى و هذا راجع للتوزيع غير المتساوي في الموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة.
- عصرنة المبادلات التجارية الدولية من خلال استخدام التكنولوجيا و الأساليب الحديثة لبناء اقتصاد صلب و دعم التنمية الاقتصادية.[3]

الفرع الثالث:سياسة التجارة الخارجية:

تقوم هذه السياسة على مجموعة من القواعد التي تسعى الدولة من خلالها إلى تغطية الفائدة على مستوى إيرادات الدولة بصفة خاصة و على النفع العام بصفة عامة و تقوم هذه السياسة على مبدأين أساسين.

[1] أسامة بن بحة،2012،دور البنك في تمويل التجارة الخارجية،مالية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية.
[2] إنال أمينة،2017،محاولة نموذجية قطاع التجارة في الجزائر ،مذكرة دكتوراه،تخصص اقتصاد،جامعة أبو بكر بلقايد.
[3] موسليم مريم،سعر صرف الدولار،2017، اثر سعر صرف الدولار-الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة دكتوراه علوم تجارية جامعة أبو بكر بلقايد،تخصص مالية.

مبدأ حرية التجارة: ويقوم هذا المبدأ على فكرة جوهرية التي تعتمد على رفع جميع القيود الجمركية على التجارة الخارجية و تذليل جميع معيقات التي تحد من حرية نشاط التجارة الخارجية و اعتماد مبدأ عدم التميز بين السلع المنتجة محليا والمثيلة المستوردة من الخارج.

و يسعى أنصار هذه الفكرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

1- الاستغلال الأمثل و العقلاني للثروات.
2- انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات.
3- الحد من الاحتكار الذي يكتسبه المنتج في منهج حماية السوق المحلية.[1]

مبدأ الحماية:

يقوم هذا المبدأ على مجموعة من الإجراءات التي تدعو إلى حماية الاقتصاد الوطني و السوق المحلية و ذلك يتم عن طريق تدخل الدولة في وضع مجموعة من القوانين من مقدورها القيام بهذه الوظيفة.

و يهدف أنصار هذا المبدأ إلى التالي:

- حماية الصناعة المحلية الناشئة.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.[2]

[1] أحمد لهيبات و أخرون،2016،الاقتصاد ومناجمنت،شعبة تسيير و اقتصاد سنة ،ص33.
[2] أحمد بهتيبات و آخرون،نفس المرجع السابق ص34.

المطلب الثالث :طرق تمويل البنوك للتجارة الخارجية:

الفرع الأول :عموميات حول التمويل:

من أهم الانشغالات و العمليات الرئيسية لأي دولة هي عملية التمويل حيث أنها تبحث عن تغطية العجز الموجودة لديها و توفير احتياجاتها من خدمات و سلع و رؤوس أموال خاصة في الوقت الذي صارت فيه للتجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان حيث بفضلها ينمو الاقتصاد و يزداد الدخل القومي مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان.

أولا:مفهوم التمويل: يعرف التمويل بأنه توفير مبالغ مالية أو نقدية للقيام بمشاريع معينة مثل:الاقتراض الذي هو نوع من أنواع التمويل، حيث اختلف الباحثون و المختصون في إعطاء تعريف موحد للتمويل حيث نجد في المدارس عدة تعاريف للتمويل من بينها:

المدرسة القديمة: "من رواد هذه المدرسة GATHMAN و DOOGLL حيث يعرفان التمويل بأنه الفعالية المتعلقة بتخطيط و تجهيز الأموال و لذلك رقابتها و إدارتها.

المدرسة المتجددة: يرى كل من OPTON و HOWARD أن التمويل هو الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد و إلزامية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها و مواجهة ما يستحق عليه من التزامات في الوقت المحدد.

المدرسة الحديثة: يمثل هذه المدرسة JONSON فيعرف التمويل من خلال وظيفته لكونه يلعب دورا مهما في التخطيط المالي و مواجهة المشاكل الاستثنائية لضمان استمرار المنشأة".[1]

كما يقصد بالتمويل التغطية الكاملة لمشروع ما أو لمشتريات سواء من الداخل أو الخارج لأي مؤسسة، و معنى التمويل في الاقتصاد هو الإمداد بالأموال وقت الحاجة لجميع القطاعات سواء عامة أو خاصة،كما عرف أنه إمداد بالأموال اللازمة في الحاجة إليها.[1]

[1] نسيمة خميلي،سميرة بورابعة،2012،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي ،مذكرة ليسانس،نقود مالية و بنوك،جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

و بالتالي نلاحظ من خلال هذين التعريفين أن التمويل هو البحث و توفير الأموال اللازمة و استغلالها بشكل أمثل لتغطية نشاط أو عملية معينة بهدف تطوير المشاريع في الوقت المناسب و تحقيق العائد.

ثانيا:أهمية التمويل:

إحدى أهم انشغالات المتعاملين الاقتصاديين هو تمويل التجارة الخارجية نظرا لأهميته في عملية التسوية و هو يلعب دورا هاما في مختلف القطاعات و يعتبر المحرك الأساسي لأي مشروع.

و للتمويل دور رئيسي في البلد الذي يهدف إلى تحقيق سياسة اقتصادية بهدف الزيادة في النمو حيث أن مختلف المشاريع التنموية و السياسات الاقتصادية المنتهجة تخطط وفق القدرات التمويلية للبلد،و عندما يتعلق الأمر بتسيير الأنشطة الاقتصادية فهنا تزداد الحاجة لرؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالعام أو الخاص و ذلك لضمان الاستمرارية و تغطية العجز و بالتالي تكمن أهمية التمويل في أنه دراسة للحاضر من أجل معرفة الموارد المالية المطلوب توفرها للاستثمار مستقبلا فهو يساعد في تعظيم أموال الاستثمار و العائد المتوقع منه، و هو يلعب دور جوهري بالنسبة للمؤسسات و ذلك من خلال مساعدتها على تحسين مردوديتها و زيادة قدرتها الإنتاجية و بالتالي زيادة فعالية مخططاتها و بالتالي يمكن القول بأن التمويل دور هام في دعم الخطة التنموية و السياسة الاقتصادية للبلد و ذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع و تحسن الوضعية الاجتماعية للأفراد و بالتالي تحقيق الرفاهية و تزداد أهميته كلما ازدادت للحماية إلى المال و العكس صحيح.[2]

ثالثا:مخاطر التمويل:

عملية التمويل رغم أهميتها إلا أنها لا تخلو من الأخطار التي تكون عائق أمام حسن سيرها و سنحاول في هذا السياق ذكرها بإيجاز و من بين هذه المخاطر لدينا:

أ- **المخاطر المالية:**و هي المخاطر تتعلق بسعر الصرف و تنقسم إلى نوعين مخاطر على الصادرات و مخاطر على الواردات.

[1] يمينة مسراني،هاجر قصير 2011،دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مذكرة ليسانس،مالية، جامعة الدكتور يحيى فارس.
[2] بوكنزة نورة 2012،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر،مذكرة ماجيستير،تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3.

- **مخاطر على الصادرات:**

"على الخزينة و المؤسسة المصدرة إتباع استراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات و ذلك من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية ،إن البنك المكلف باتخاذ الالتزامات و الاجراءات في مختلف العمليات و يتوجب عليه إحاطة نفسه بما يلزم من ضمانات، و من المعروف أن عملية التصدير تستلزم أموالا طائلة فهي غالبا ما تكون معينة من قبول التحويلات البنكية و من المؤكد في حالة تلقي الصعوبات في اتمام العملية التصديرية فإن الممول الذي مول هذه العملية سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالي و أبعد من ذلك على الالتزامات المالية الأخرى اتجاه المتعاملين الآخرين الأمر الذي سبب مشاكل كبيرة للبنك الممول و المصدر نفسه بسبب الأضرار التي تلحق به".[1]

- **مخاطر على الواردات:**

"يلعب سعر الصرف دورا فعالا في تحقيق التوازن في الصادرات و الواردات حيث تؤثر سياسة على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليها و العملات المتاحة لتمويلها، و يؤدي للتخفيف في العملية في أغلب الأحيان إلى زيادة الواردات مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار و نقص الصادرات للاستفادة من فارق التغيير في سعر الصرف بسبب انتظار المستوردين الأجانب تخفيض جديد في العملة، و من المفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و زيادة الإيرادات من العمولات الأجنبية".[2]

ب- **مخاطر حسب طبيعة الخطر:**و هي تتكون من نوعين من المخاطر، مخاطر سياسية و مخاطر تجارية.

- **المخاطر السياسية:**

غالبا تحدث نتيجة عدم الاستقرار و حدوث الأزمات بين البلدان التي هي محور عملية التبادل، أو نتيجة حدوث تغيرات في السياسات الحكومية مثل الحروب و الانقلابات كلها مشاكل تؤدي إلى عرقلة عملية التمويل.

- **المخاطر التجارية:**

[1] نسيمة خميلي ،سميرة بورابعة 2012،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي، مذكرة ليسانس، نقود مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

[2] عبد المؤمن ندية،مسلم فاطمة الزهراء،خليفا مصطفى،2005،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي مالية، مذكرة ليسانس،كاية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر.

تحدث غالبا نتيجة حدوث أزمة في السيولة أو عدم احترام آجال التسديد ووجود عجز في الميزانية و كل أنواع المخاطر التي تتعلق بعملية التعريف.

ج- **مخاطر حسب الزمن:**و تنقسم إلى مخاطر الصنع و المخاطر الاقتصادية.

- **مخاطر الصنع:**

"تحدث أثناء عملية الصنع أي عند انجاز الطلبية و قبل عملية التسليم، فقد يحدث انقطاع أو توقف عن المصنع و يكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري و بالتالي يكون للبائع أنفق مصاريف لا يمكن أن يسترجعها من قبل المشتري.

- **مخاطر اقتصادية:**و تظهر خلال فترة التصنيع و هي ناتجة عن ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعها. "[1]

د-مخاطر أخرى:

بالإضافة لما ذكرناه هناك مجموعة من المخاطر التي تؤثر على عملية التمويل مثل المخاطر المتعلقة بالعرض و الطلب حيث أن انخفاض الطلبيات ووجود نقص في السلعة و سوء التقديم لرغبات و متطلبات المستهلكين كلها تتسبب في إحداث مشاكل في عملية التمويل و أيضا المخاطر المتعلقة بعدم التسديد و مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة و مخاطر الأسواق من ارتفاع و انخفاض التغيرات في أسعار الفائدة و مخاطر الأسواق المالية من ارتفاع و انخفاض في الأسهم و مخاطر سرقة و اختلاس و التي تشكل سببا رئيسيا في تعطيل عملية التمويل.

الفرع الثاني :أهم طرق تمويل البنوك للتجارة الخارجية:

- تلعب البنوك دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية حيث أن تطور تقنيات الاستيراد و التصدير يتطلب تكييف وسائل التمويل بطريقة فعالة لتسهيل عملية التمويل حيث أصبح تمويل التجارة الخارجية يكتسي اهتماما بالغا خاصة مع انتشار التكنولوجيا و تطور قنوات الاتصال و سرعة المتغيرات الدولية و لقد مرت طرق تمويل التجارة الخارجية بتقدم مراحل قبل ان تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور حيث هناك

[1] مرجع سبق ذكره،ص25.
ـنسيمة خميلي،سميرة بورايعة،2012،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي،نقود مالية و بنوك، مذكرة ليسانس،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

عدة أنواع و طرق مختلفة للتمويل و عمليات التمويل ترتبط مع طبيعة الانشطة المراد تمويلها و سنتحدث في هذا المطلب عن طرق التمويل الحديثة في التجارة الخارجية.

-أولا:التمويل عن طريق الاعتماد المستندي:

يعتبر من أهم تقنيات لتمويل التجارة الخارجية و يستخدم غالبا في حالة غياب الثقة و هو نوع من أنواع التمويل القصيرة الأجل و هو شكل من أشكال القروض.

مفهوم الاعتماد المستندي:يوجد عدة تعريفات للاعتماد المستندي نذكر منها:

❖ الاعتماد المستندي هو تعهد كتابي صادر من بنك بناءا على طلب المستورد لصالح المصدر يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديمها مستوفاة الشروط الواردة بالاعتماد.[1]

❖ أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات و هي الوسيلة الأكثر شيوعا و استهلاكا في مجال التجارة الخارجية،فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناءا على طلب المستورد الذي طلب فتح الاعتماد المستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر،بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد.[2]

❖ كما يعرف أيضا على أنه تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام وثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.[3]

❖ من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن عملية الاعتماد المستندي هي باختصار تعامل البنوك مع بعضها البعض من حيث إرسال و استلام الأموال التي تضمن للبائع الحصول على مستحقاته مقابل تسليم مستندات التي تدل على سحب البضاعة و بذلك يضمن حق المشتري في الحصول على بضاعته.

[1]سحر عبد القادر عبد الدائم،2016، التمويل المصرفي و أثره على التجارة الخارجية في السودان،مذكرة ماجيستير،التجارة كلية الدراسات العليا و البحث العلمي جامعة شندي.
[2]حكيمة سبع،2015،آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف،مذكرة ماجيستير،تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.
[3]بوكونة نورة،2012،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر،تحليل اقتصادي،مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3.

أنواع الاعتمادات المستندية:

نظرا لتطور العمليات المصرفية و اختلافات السياسات الاقتصادية المنتهجة أدى إلى وجود عدة تقسيمات للاعتمادات المستندية حيث تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها و سنذكر هنا أهم أنواع الاعتمادات المستندية و أكثرها شيوعا و التي هي:

- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء و هو الاعتماد الذي يحق للبنك إلغائه أو تعديل بنوده دون علم البائع (المورد) و هذا النوع من الاعتمادات نادر الاستخدام.
- الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء و هو عكس النوع الأول حيث هذا النوع من الاعتماد لا يحق للبنك أو أي طرف آخر إلغائه أو تعديل بنوده إ في حالة وجود اتفاق بين كافة الأطراف.
- الاعتماد المستندي المعزز:هذا النوع من الاعتماد يعني البنك المصدر يتعهد بالدفع لصالح البائع و ذلك مقابل تسليم المستندات التي تدل على شحن البضاعة و هذا النوع من الاعتماد يوفر الضمان و الحماية لكلا طرفي العملية المصدر و المستورد كما يحضى بوجود تعهدين من بنكين و يعتبر من أكثر أنواع انتشارا.
- الاعتماد المستندي الغير معزز:و هذا النوع من الاعتماد يشمل على تعهد واحد فقط و يكون ذلك من طرف بنك المستورد و يختصر دور بنك المصدر فقط بالقيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد مقابل عمولة.
- الاعتماد المستندي الغير متجدد:و هو الاعتماد الذي ينتهي أجله عند انتهاء عملية الشراء حيث أن هذا النوع من الاعتمادات صالح لصفقة واحدة فقط.[1]
- **الاطراف المكونة للاعتماد المستندي :** تتشارك أربع أطراف أساسية في عملية الاعتماد المستندي و هي كالتالي:
- ***المشتري أو المستورد:**و يسمى بطالب فتح الاعتماد و يعتبر عميل للبنك حيث يطلب منه بفتح اعتماد مستندي و يمثل هذا الاعتماد عقد بينه و بين البنك فاتح الاعتماد.
- ***البائع أو المصدر:**و هو الذي يستفيد من الاعتماد المستندي و هو الذي سيحصل على قيمة البضاعة المصدرة حيث يعتبر هو الشخص الذي تعاقد معه المستورد على شراء بضاعته.

[1]نسيمة خميلي،سميرة بورايعة،2012،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي،نقود مالية و بنوك،مذكرة ليسانس،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.
-شايب جميلة،2008،طرق تمويل التجارة الخارجية،نقود و بنوك مالية، مذكرة ليسانس،معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

- ***بنك المصدر أو البائع:** و يسمى أيضا ببنك مبلغ الاعتماد حيث يعمل دور وسيط بين البائع و بنك المشتري حيث يقوم باستلام مستندات الاعتماد المستندي من المصدر و يرجعها و بعد التأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد يقوم بإرسالها لبنك المشتري فاتح الاعتماد.
- ***بنك المستورد أو المشتري:** و يسمى أيضا بالبنك الفاتح لاعتماد حيث هو البنك الذي يتقدم إليه المشتري من أجل فتح اعتماد مستندي حيث لا يقوم بفتح الاعتماد إلا بعد موافقته للبنك على طلب المشتري و موافقة المشتري على شروط البنك و يكون مسؤولا أمام المصدر و أمام مراسله على تنفيذ شروط الاعتماد بعد وصول المستندات.[1]
-

أهمية الاعتماد المستندي:

تكمن أهمية الاعتماد المستندي في أنه يوفر الأمان لكل من المصدر و المستورد حيث أنه يضمن لجميع المتعاملين حقوقهم و تكمن أهميته في مايلي:

- تجنب مخاطر بيع البضاعة في بلد أجنبي لا يعرف شيء من نظمه و قوانينه إذا أخل المشتري بالتزاماته.
- يستطيع المستورد الحصول على تسهيلات موردين من الموارد خلال فتح الاعتماد ذاته.
- تبرز أهميته إذ أنه يحل مشكلة من خلال قيام البنك بدور الوسيط حيث يقوم البنك المستورد بفتح اعتماد لصالح المصدر و يتعهد له بدفع ثمن البضاعة بعد فحص مستندات شحنها.
- يعتبر من أهم وسائل الدفع و أكثرها انتشارا في عمليات التجارة الخارجية.[2]

و بالتالي للاعتماد المستندي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في المحافظة على السيولة حيث يمكن للمستورد الحصول على بضاعة حتى لو لم يكن هناك سيولة.

[1] سحر عبد القادر عبد الدائم،2016،التمويل المصرفي و أثره على التجارة الخارجية في السودان،مذكرة ماجيستير،التجارة ،كلية الدراسات العليا و البحث العلمي،جامعة شندي.
- نسيمة خميلي،سميرة بورايعة،2012،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي،نقود مالية و بنوك، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.
[2] حكيمة سبع،2015،آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، تجارة دولية،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

ثانيا:التمويل عن طريق التحصيل المستندي:يعتبر التحصيل المستندي أحد أنواع تمويل التجارة الخارجية ،حيث يعتبر وسيلة من وسائل تسديد الديون الخارجية.

مفهوم التحصيل المستندي:يوجد عدة تعاريف للتحصيل المستندي و نذكر منها:

- "التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات للبنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة. "[1]
- و يتضح لنا من خلال هذه التعريف أن عملية التحصيل المستندي هو عبارة عن أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه.

- **أنواع التحصيل المستندي:**يوجد نوعان في عملية التحصيل المستندي هما :

- **تسليم المستندات مقابل الدفع:** و هذه العملية تتميز بأن البنك يقوم بإرسال المستندات فقط في حالة واحدة و هي الدفع أي أن المشتري يكون معرض لخطر عدم استلام البضاعة حيث أن البنك لا يسلم المستندات للمشتري إلا في حالة الدفع و هذا النوع من التحصيل المستندي يخدم بشكل أكبر المصدر.
- **تسليم المستندات مقابل القبول:**يتميز هذا النوع من التحصيل بأنه لا يمكن للبنك الإفراج عن المستندات إلا بعد قبول المستورد للكمبيالة كما أنه يمنح للمستورد مهلة للتسديد.

أطراف التحصيل المستندي:و تتمثل هذه الأطراف في:

- "الطرف المنشئ للعملة (المصدر أو البائع أو المحول):و هو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل و يسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه مرفقا بها أمر التحصيل .
- البنك المحول:و هو الذي يستلم المستندات من البائع و يرسلها إلى البنك الذي سيتولي التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن.

[1]شايب جميلة ،2008 ، طرق تمويل التجارة الخارجية ،نقود وبنوك مالية ، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- البنك المحصل:و هو الذي يقوم بتحصيل المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقعه على كمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة إليه من البنك المحول.
- المشتري أو المستورد:و تقدم إليه المستندات للتحصيل. "[1]

ثالثا:أوجب الاختلاف بين الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي.

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الاعتماد ألمستندي والتحصيل ألمستندي

	اعتماد مستندي	التحصيل المستندي
الثقة	–	–
فاتورة شكلية	موجودة	غير موجودة
تطوين	مرتين	مرة ولحدة
دور البنك	ضامن ووسيط	وسيط
عمولة الملغ	كثيرة	متوسطة
المدة	طويلة	متوسطة
المخاطرة	مقدمة	متوسطة

المصدر: – من إعداد الطالبين .

ثالثا:طرق أخرى لتمويل التجارة الخارجية:

لا يقتصر تمويل التجارة الخارجية على الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي بل هناك طرق أخرى للتمويل و هذه الطرق خاصة بتمويل العمليات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و تختلف هذه الطرق باختلاف الظروف السائدة و باختلاف العملية و من بين الطرق لدينا:

أ- قرض المشتري:

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك البلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر و يمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز ثمانية عشر شهرا. [1]

و يمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات العامة من حيث المبلغ خاصة و السبب في ذلك أن تمويل الصفقات بمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق،أما فيما يخص معدلات الفائدة المطبقة على القرض،فإنه يمكن التمييز بين نوعين من المعدلات فهناك معدل يخضع تحديده إلى بعض الشروط الخاصة و يطبق على جزأ من القرض،بينما هناك معدل آخر يتحدد في السوق و هو يطبق على الجزء المتبقي منه القرض.[2]

- و عقد المشتري يتيح الفرصة لإبرام عقدين و هما:
- "**العقد الأول:** يتعلق بالعملية التجارية ما بين المصدر و المستورد ،تبين نوعية السلع و مبلغها و شروط تنفيذ الصفقة.
- **العقد الثاني**:و هو خاص بالعملية الثانية الناجمة عن ذلك و التي تتم بين المستورد و البنك المانح للقرض،يبين هذا العقد شروط إتمام القرض و انجازه مثل:فترة القرض و طريقة استرداده، و معدلات الفائدة المطبقة. "[3]

ب-**قرض المورد:**قرض المورد هو إحدى آليات تمويل التجارة الخارجية حيث يوجد عدة تعريفات لقرض المورد نذكر منها:

- "هو قرض مقدم للمصدر من طرف البنك الذي يعطي أجل للدفع للعملية في الخارج بعدها إعادة تدعيم الخزينة بالاقتراض من بنكه و ذلك بخصم الكمبيالات المتحصل عليها، بواسطة هذه التقنية لا يوجد تدفقات مالية بين البائع و المشتري".[4]
- و لمنح قرض المورد لابد من توفر الشروط التالية:

[1] أسامة بن بحة،2012،دور البنك في تمويل التجارة الخارجية،مالية، مذكرة ليسانس ،معهد علوم التسيير جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.
[2] شايت جميلة،2008،طلاق تمويل التجارة الخارجية،نقود و بنوك مالية، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
[3] مرجع سبق ذكره ص 38 .
[4] خليفي زوهير،شرقي جلول،2012،دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مالية و محاسبة،مذكرة ليسانس،كلية للعلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

- -يجب إعطاء التفاصيل عن البضاعة مثل طرقنة التسليم،الكمية،طريقة الدفع.
- -يجب على البائع ابرام عقد بينه و بين شركة التأمين.
- -يجب على البائع ابرام عقد بينه و بين البنك بهدف التمويل.

أوجه الاختلاف بين قرض المشتري و قرض المورد:

- يوجد هناك عدة فروقات جوهرية بين طريقتي قرض المشتري و قرض المورد سواء من حيث العقد أو المدة أو المخاطر..الخ،و سنبرز أهم أوجه الاختلاف بين الطريقتين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أوجه الاختلاف بين قرض المشتري وقرض المورد

	قروض المورد	قرض المشتري
العقد	عقد واحد	يتضمن عقدين (مالية و تجاري)
المدة	أكثر من 18 شهر	أكثر من 18 شهرا.
عدد أطراف التفاوض	طرفين للتفاوض: - المورد - المشتري.	ثلاثة أطراف للتفاوض: - المورد - المشتري - البنك المقرض
التكلفة	تعتبر منخفضة للمورد لأنه يأخذ التكاليف بعين الاعتبار.	التكاليف مرتفعة و هذا راجع إلى فائدة التأمين و عمولة التسيير و عمولة الالتزام. يتحمل المشتري هذه بتكاليف و تكون له دراية بالمبلغ الحالي للبضاعة و عليه لا يمكن للمورد للتلاعب بمبلغ البضاعة.
السرعة	أكثر سرعة لأن مراقبة مجمل العملية يقوم بها المصدر.	نظرا لنوعية العقود فهناك فترة طويلة نوعا ما للتفاوض في العقد التجاري و المالي.
الدفع	الدفع يتم عن طريق دفعات متتالية.	التسديد يكون فورا،فهناك فترة طويلة نوعا ما بالنسبة للمبلغ.
تحمل المخاطر	المورد هو الذي يتحمل كل المخاطر	المشتري يتحمل كل المخاطر.

القاعدة الممولة	تصل قيمته قيمة للصفقة 100%	تصل قيمة للقرض 80% إلى 85 أما الباقي 16 أو 20 كسبق.
التأمين	تدخل شركة التأمين الدولة	تدخل الشركة التأمين الدولية

المصدر:أسامة بن بحة،2012،دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ليسانس، مالية معهد علوم التسيير،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ص37.

ج-التأجير التمويلي:

هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية و هو عبارة عن عملية تأجير الأصول المستخدمة في النشاطات الإنتاجية حيث تقوم مؤسسة مختصة باقتناء أصول و تقوم بتأجيرها مع إمكانية شراء هذه الأصول و يدخل في عملية التأجير التمويلي ثلاثة أطراف.

- صاحب الأصل أو المصدر الذي يقوم باستئجار الأصل.
- المؤسسة المختصة أو الممول الذي يقوم بشراء الأصل بغرض تأجيره.
- المستفيد الذي سوف يقوم بالحصول على هذا الأصل.

د-التمويل الجزافي:

يعتبر إحدى أدوات تمويل التجارة الخارجية و هو يتمثل في خصم ورقة تجارية أو بيع سندات أو كمبيالات مقابل الحصول على تمويل و بشكل أوضح فالتمويل الجزافي يعتبر العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن،و عملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، و بعبارة أخرى يمكن القول إن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع و الخدمات.[1]

[1]-شايب جميلة،2008،طرق تمويل التجارة الخارجية،نقود و بنوك مالية، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير.
-خليفي زوهير،شرقي جلول،2012،دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مالية و محاسبة، مذكرة ليسانس،كلية للعلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

فرع الثالث :أهم طرق تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية:

يعتبر تمويل التجارة الخارجية جزء لا يتجزأ من عمل البنوك الإسلامية حيث تنفرد بمجموعة من الصيغ لتمويلها للتجارة الخارجية حيث سوف نقوم بالتطرق إلى الأساليب التي تعتمدها هذه البنوك في عملية تمويلها للتجارة الخارجية.

أولا التمويل بالمشاركة:

يتم هذا العقد باتفاق الطرفين العميل و البنك[1] في المشاركة في رأسمال حيث يشارك البنك في تمويل المشروع ذو الجدوى الاجتماعية و الاقتصادية العالية، و من هنا يدخل البنك كشريك في عملية استراد البضائع و بيعها في السوق الداخلية حيث يترتب على هذه العملية تقسيم الأرباح على أساس النسب المتفق عليها في العقد و في ما يلي إجراءات تمويل التجارة بعقد المشاركة.[2]

أ- تمويل الصادرات: و تتمثل في التالي:

1- يجب على المصدر تحدد السوق المستهدف مع تلقي طلب من العميل العازم على استيراد هذه السلسلة الموجهة التصدير.

2- يلجأ المصدر إلى بنك لتمويل العملية الإنتاجية حيث يجرى اتفاق بين الطرفين بين البنك و المصدر فعندما يقبل البنك بالتمويل يصبح شريك في العملية.

3- يمكن للبنك الحصول على ضمان في حالة كان هناك إهمال.

ثانيا:التمويل بالمضاربة:

يعتبر هذا الأخير نوع من أنواع التمويل الإسلامي حيث يكون البنك هو مصدر للمورد المالي و العميل هو الذي يقوم بتنفيذ المشروع لاكتسابه الخبرة و القدرة في المجال المستثمر فيه و يكون تقسيم الأرباح حسب النسب المتفق عليها.

[1] يمون فرحات،المصاريف الإسلامية،منتجات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى،2004.
[2] مرجع سابق الذكر.

تعمد البنوك الإسلامية في التمويل إلى استخدام الاعتماد ألمستندي بصيغة المضاربة فتبدو في مصلحة البنك حيث لا يقتصر دوره على التمويل و الاستيراد فقط بل يعمل على الاستمرار في مراقبة عملية البيع حتى يقوم الطرف الثاني المضارب بإتمامه.[1]

ثالثا:التمويل بالمرابحة:

فهي تختلف عن عقود المساومة حيث تعرف المرابحة كما يلي:[2]

يعتبر أسلوب التمويل بالمرابحة من أسهل الأساليب حيث يوفر التمويل اللازم للتجارة الخارجية حيث:

- يمكن المنتجين من تموين المشروع الإنتاجي من خلال حصوله على تمويل لنشاطه الإنتاجي.

- توسع السوق المحلي مما يدعم المنتجين على اقتحام الأسواق الخارجية.[3]

رابعا:التمويل بالاستصناع:

- هو عقد يبرم بين طرفين الأول و هو الصانع الذي يقوم بعمل او تنفيذ شيء متفق عليه و الطرف الثاني المصطنع و هو طالب هذه الخدمة أو الصناعة و يتم تهيئ هذه الصناعة وفقا للمواصفات الذي يحددها المصطنع و تسلم في وقت محدد كما يتم الاتفاق على أسلوب الدفع.[4]

البيع بالتقسيط:

و هو من بين الأساليب الشائعة التي تستخدمها البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات حيث أجازه الشرع الحنيف فالبيع أو التمويل بالتقسيط و يقوم على الاتفاق بين طرفين المصرف و المستفيد على القيام بتمويل دفع ثمن الغرض المتفق عليه على أن يكون الدفع أو سداد الدين على شكل دفعات مع زيادة البنك في الثمن المدفوع سابقا في حق ذلك الغرض.

[1] عرفها ابن عابد في حاشيته ج5 ص 645.
[2] محمود الأنصاري و آخرون البنوك الإسلامية،الكتاب الثامن من أكتوبر 1980 (تصفح يوم 27/01/2018).
[3] سعود محمود الربيحة،صيغ تمويل بالمرابحة،مركز المخطوطات و التراث و الوثائق الكويت.
[4] هشام خالد البنوك الاسلامية الدولية و عقودها،دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2006.

أما في حالة كان المدين في حالة عسر مادي حيث عجز على السداد فلا يجوز زيادة في مقدار الدين نتيجة للتأخير الذي حدث.[1]

التمويل الايجاري:

كما هو معروف أن تمويل البيع الايجاري هي عملية تأجير تنتهي بعملية بيع بتراضي الطرفين البنك المستفيد، و من الواضح أنه يقوم البنك الإسلامي باستخدام هذا الأسلوب من التمويل إذا رغبت إحدى الدول أو المؤسسات في الحصول على معدات رأسمالية من الخارج فإن البنك يقوم بشرائها و تأجيرها لطرف الآخر لمدة زمنية محددة و ذلك بالحصول على أقساط دورية من المستفيد حتى يتم تسديد ثمنها كاملا و يتم نقل الملكية من المصرف إلى المستفيد.

[1] المصاريف الاسلامية،وفيق يونس المصري،دار المكتبي،طبعة الثانية ،ص30. WWW ALARALING.COM/BOOK

خاتمة :

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذو حيوية كبيرة حيث تعمل الدول من خلالها زيادة الأنشطة الاقتصادية، تطرقنا في هذا الفصل إلى كل ما هو متعلق بالتجارة الخارجية من جانب التمويل و السياسات التي تعتمدها الدول و التي تعمل على تطبيقها و ذلك وفق لطبيعة اقتصادها سواء كانت هذه الأخيرة تدعو إلى الحرية أو إلى الحماية وفقا لهذه القوانين و القواعد التي تضعها السلطات المكلفة، تهدف من خلالها إلى تحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي و لا يكون ذلك إلا من خلال خلق شبكة مصرفية تمكن المستثمر من اختيار الأسلوب الأنسب لتمويل تجارته لهذا كان لزاما توفير عدة طرق لتمويل التجارة الخارجية و كذلك في كل من البنوك التجارية و الإسلامية التي تتيح فرصة كبير و خدمات مختلفة لتمويل هذا القطاع الفعال في الاقتصاد.

الفصل الثاني :
الأدبيات التطبيقية

مقدمة :

سنقوم في هذا الفصل بعرض بعض الدراسات السابقة الخاصة بموضوع مذكرتنا والتي ساعدتنا في معرفة كيفية كتابة التقارير البحثية واهم النقائص و الصعوبات الموجودة في هذا النوع من المواضيع.

استعملنا في هذا الفصل ثلاثة مجلات وثلاثة كتب وثلاثة رسائل دكتوراه ومذكرتي ماجستير وقد انصبت الدراسات على الاقتصاد الوطني وبعض الاقتصاديات العربية حيث هناك أربع دراسات تتحدث عن التمويل الإسلامي ودوره في التجارة الخارجية وكانت معظمها منصبة على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى بعض الاقتصاديات العربية وكلها دراسات حديثة تم عملها في الفترة ما بين 2006 إلى 2014، وهي تتحدث عن أهم الصعوبات التي تواجه الجهاز المصرفي الإسلامي كونه جهاز حديث النشأة و ما هي أساليب عصر نته واهم الأساليب التي يتبعها في تمويل التجارة الخارجية ومدى قدرته على منافسة البنوك التقليدية .

بالإضافة إلى دراستين وهما عبارة عن دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مجال إدارة المخاطر حيث أن الدراسة بحثت في مخاطر البنوك الإسلامية في الجزائر (2016) أما الدراسة الأخرى فبحثت في مخاطر البنوك الإسلامية في السعودية (2011) وتم مقارنتها بالمخاطر الموجودة في البنوك التقليدية. وتحدثا الباحثان عن مختلف المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وطرق إدارتها وقارنوها مع طرق إدارة المخاطر في البنوك التقليدية بالإضافة إلى ثلاثة دراسات تتحدث عن طرق تمويل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة من طرف البنوك التقليدية ،وهي كلها خاصة بالاقتصاد الوطني ودراسة واحدة خاصة بالتجارة الخارجية وتطورها ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي وقد ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الأردني .

ونذكر في هذا السياق أهم محتويات الدراسات و أهم ما توصل إليه الباحثون من نتائج واقتراحات وتوصيات.

الدراسة 1

❖ د.الجوزي جميلة، ا.حدّو علي،2016، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع.

الهدف الذي أراد الباحثان الوصول إليه هو معرفة مستوى مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالمحيط الذي يتعامل بالطريقة التقليدية. حيث قاما بعمل دراسة بين بنك البركة الإسلامي وبين بنك الشركة المصرفية العربية ABC BANK وبنك الخليج الجزائري AGB، حيث تطرقنا إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وقاما بتحليل مؤشرات المخاطر للبنوك الثلاثة العاملة في الجزائر خلال فترة 2009 إلى 2015 وقد ركزا على ثلاثة مخاطر وهي مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وقاما باستعراض أهم أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية في العالم وقاما بإعطاء نظرة حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وقاما بعمل مقارنة بين نسب مخاطر رأس المال والائتمان والسيولة بين البنوك الثلاثة واهم النتائج التي توصلوا إليها هي كالتالي:

-عملية المضاربة تغلب عملية الإيداع في المصارف الإسلامية مما يتطلب التوسع أكثر في الأنشطة لضمان العائد اكبر.

- عملية التوسع الائتماني يجب أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية خاصة فيما يعرف بضمان الودائع.

- يجب تعديل أدوات الرقابة والإشراف المطبقة على المصارف الإسلامية من طرف السلطات.

- يجب أن يكون هناك أسواق مالية إسلامية تكون خاصة بالمصارف الإسلامية.

- الدعائم التي يجب توفرها لقيام سوق مالي إسلامي فعال هي كالتالي:

* إنشاء بورصات أوراق مالية محلية إسلامية تنضبط بالضوابط الشرعية.

* استقلال البورصة الإسلامية للأوراق المالية عن البورصة التقليدية.

* التعاون بين هيئة الأوراق المالية والحكومة ومشاركي السوق.

الدراسة 2

❖ أ.بلغنامي نبيلة، د. سحنون جمال الدين،2015، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر.

قام الباحثان بإسقاط دراستهما التي كانت بعنوان دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة على الجزائر حيث تطرقا إلى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في مجالات الوساطة المالية والتي أصبحت مطلبا ملحا والجزائر تدرك أهمية تمويل تجارتها الخارجية بهدف تنمية مشاريع التنمية وخدمات البنى التحتية. وأهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هي كالتالي:

- برنامج الانتعاش الاقتصادي"2001-2009" الذي التزمت به الجزائر إلى جانب الإصلاحات تميز بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات نذكر منها

*دعم النشاطات الانتاجية، الفلاحية، الصيد والموارد المائية.

*انجاز البنى التحتية من اجل الاستقرار.

*انشاء المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية.

برنامج الانتعاش قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بحاجات رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني.

عملت الجزائر على تبني وسيلة أو آلية وحيدة لتمويل وارداتها كونها كانت تريد من خلال هذا الإجراء تحقيق تنميتها الاقتصادية بالخدمة المعاملات التي تضر باقتصادها وسمعتها بين الدول.

يجب تنويع وسائل تمويل التجارة الخارجية حسب نوعية السلع من جهة وفرض قوانين ومراقبة حركة التدفقات من جهة أخرى ويجب ان تكون هذه الوسائل مواكبة للتطورات الحاصلة في هذا المجال وان لا تعرقل حركة التبادل التجاري و تشجيع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

الدراسة 3

د. عطا الله الزبون،2015، التجارة الخارجية، الطبقة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

تطرق المؤلف في كتابه التجارة الخارجية إلى صفات التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية وتأثير السياسات الحكومية عليها وقد قام بعمل دراستين في كتابه.

الدراسة الأولى حول تطور التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة وقد خلص إلى النتائج التالية:

-تنامي حجم التجارة الخارجية بين دول العالم حيث وصل حجم التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1990 و1998 إلى 55%

-تنامي انفتاح الاقتصاديات المحلية حيث تزايدت نسبة التجارة العالمية في السلع والخدمات لتصل إلى إجمالي الناتج المحلي من 19%إلى 23% عام 1998، أما بخصوص الدول النامية فقد زادت هذه النسبة بمقدار 30%

-انخفاض مساهمة الدول الصناعية من 72% إلى 68% في حجم التجارة الخارجية مع بقاء استحواذها على الحصة الأكبر من التجارة الخارجية.

-تفوق معدل نمو التجارة الخارجية في الخدمات عن معدل نمو التجارة الخارجية في السلع وتفوق تجارة السلع المصنعة عن تجارة السلع الزراعية.

أما الدراسة الثانية كانت حول دور التجارة الدولية في الاقتصاد الأردني وقد خلص للنتائج التالية:

-زيادة حجم الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

-زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى النتائج المحلي مما احدث تحسن في ميزان المدفوعات وأدى إلى ارتفاع نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى 120% سنة 2007 مقارنة ب 82% سنة 1998.

-زيادة الواردات عن الصادرات أدى إلى حدوث عجز مستمر في الميزان التجاري.

-نمو الصادرات خلال الأعوام بين 1997 وحتى 2007 أكثر من ثلاثة أضعاف وبشكل أسرع من النمو في التجارة العالمية.

الدراسة 4

يعرب محمود ابراهيم الجبوري،2014، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى.

جاءت هذه الدراسة لتكشف الستار عن الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في التمويل بجميع المجالات وكذا الاستثمار وذلك اعتمادا على مجموعة اساليب التمويل وغيرها من التقنيات التي تستخدمها هذه البنوك ذلك ناتج لان البنوك الإسلامية تمتاز بمرونتها ومعطياتها المعنوية والمادية وقدرتها على تحقيق أفضل النتائج على صعيد النشاط الاقتصادي في البلاد الإسلامية حيث توصل صاحب الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات أهمية في مجال البنوك الإسلامية ودورها في التمويل وتتمثل هذه النتائج في ما يلي:

ان المصارف الإسلامية هي إحدى حلقات الاقتصاد الإسلامي المهمة التي هي ليست مجرد مؤسسة إسلامية لا تتعامل بالفائدة فحسب بل هي مؤسسات مالية، واستثمارية، وتنموية واجتماعية تسعى إلى تحقيق هذه الخصائص من خلال سعيها لتحقيق أهدافها الذاتية.

يوفر هذا النوع من البنوك العديد من أساليب التمويل للمستثمرين أمام الغزو الحاصل من قبل أساليب الاستثمار التقليدية على الأسواق المالية.

ان للاستثمار الإسلامي مقاصد واهداف شرعية لها ابعادها التي تبدآ بعملية حفظ مال العملاء وتنميته وتزيح أمامهم العقبات التي تواجههم في عملية تمويل استثماراتهم حيث توفر عدة أنواع من التمويلات. ذلك من خلال الارتقاء إلى سلم الأولويات الذي يبدأ بالضرورات المالية الشرعية ويمر بالحاجات لينتهي بعد ذلك بالتحسينات.

التوسع الكبير في كسب ثقة الجمهور بإضفاء الصيغة الشرعية على جميع أعماله ونشاطاته.

الدراسة 5

الدكتور احمد ياسين عبد العزيز اسماعيل محمد،2013، الجامعة العراقية، مجلة علمية جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

تكمن اشكالية البحث في اهمية التمويل الاستثماري الإسلامي من الناحية الاقتصادية والذي لا يؤثر على الاقتصاد بشكل سلبي كما هو الحال في المصارف التقليدية.

حيث تم التوصل إلى اهم النتائج وهي كالتالي:

1)- أن المصارف الإسلامية تقوم بأنشطة متعددة سواء على مستوى الخدمات المصرفية او التمويلية او الاجتماعية.

2)- تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في تعاملها مع الودائع.

3)- للتمويل في المصارف الإسلامية صورا متعددة تعتمد على نظام المشاركة في الربح و الخسارة بدلا من الفائدة.

4)- للمصارف الإسلامية مؤهلات تساعدها على التنافس مع المصارف التقليدية.

5)- يختلف مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية عن التقليدية.

6)- للمصارف الإسلامية معايير متعددة تعتمدها في عملية التمويل.

7)- تتعدد أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية إلى أسلوب مباشر وغير مباشر.

8)- للتمويل في المصارف الإسلامية أهمية اقتصادية على نواحي متعددة مثل استقرار الأسعار والتجارة الخارجية.

الدراسة 6

بن ابراهيم الغالي ، 2012،"ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية"، دار النفائس، الاردن،.

قامت هذه الدراسة على الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية البنوك الإسلامية في التقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية والاستثمارية؟ وما هي الضوابط والمعايير التي تحكمها؟.

تناولت هذه الدراسة محاور هامة في مجال التمويل الذي تقوم به البنوك الإسلامية إلى جميع المشاريع الاستثمارية حيث عمل الباحث من خلالها تحليل ودراسة طرق وأساليب اتخاذ القرار التمويلي والاستثماري على ضوء تجربة البنوك الإسلامية. مع محاولته التعرف على اهم انواع المخاطر التي تؤدي إلى تعثر العمليات التمويلية والاستثمارية ومما لا يقل أهمية وهو توضيح أساليب التعامل والتوظيف والوقوف على أساليب وصيغ التمويلات الإسلامية للاستثمارات في هذه البنوك .

كما تم اختتام هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتي تمثلت فيما يلي:

تعتمد عملية تمويل المشروعات على اختيار تقييمات لهذه الأخيرة وذلك لتحقيق أهداف البنك وكذا الشرعية والقومية.

عملت البنوك الإسلامية على توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية حيث يكون العائد الغير مخالف للشريعة احد المؤشرات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

تسهر هذه البنوك على التمويل الذي تقدمه لأي مشروع خالي من جميع المخالفات التي تمس الشريعة وضرورة السلامة الاجتماعية. وأيضا الجانب الأخلاقي والسمعة الطيبة لطالب التمويل.

الدراسة 7

ألعماري عبد الرزاق،2012 دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، مالية دولية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، .

حيث تجلت إشكالية هذا البحث في ما يلي: ما مدى مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في توفير التمويل اللازم للتجارة الخارجية لدول منظمة التعاون الاسلامي.

تم من خلال هذه الدراسة إبراز الصيغ التي يوفرها البنك الإسلامي للتنمية لتمويل التجارة الخارجية حيث أبرزت الانجازات والمساهمات التي قدمتها هذه الأخيرة في توفير التمويل اللازم الذي يشجع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية.

فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المهمة والتي يمكننا ذكرها فيما يلي:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية وسيطة تسعى لتحقيق أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية وتكافلية.

تستطيع البنوك الإسلامية أداء دور مهم وفعال في تنشيط حركة الصادرات والواردات بين الدول، لما تملكه من آليات ووسائل تمويل متفقة مع المبادئ الإسلامية.

تساهم هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فقد بلغ التمويل الذي اعتمده البنك الإسلامي منذ النشأة إلى غاية نوفمبر2011 ب2297 عملية بمبلغ 39951،70 مليون دولار أمريكي.

مازال حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية متدني، ويسعى ينك التنمية من خلال المؤسسات الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى تطوير وترقية هذا التبادل بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وبلوغ نسبة 20% قبل 2020 حيث تنتهج المؤسسة خمس مسارات لتحقيق هذا الهدف هي: تمويل التجارة وتطوير التجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتنمية السلع الإستراتيجية.

الدراسة 8

سميرة رزيق،2011، إدارة مخاطر التمويل في البنوك، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-.

قام الباحث بعمل دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في بحثه حول إدارة مخاطر التمويل في البنوك حيث استخدم المنهج الاستنباطي من اجل التحليل والمقارنة وقد تكلم الباحث في فصل عن إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية وفي فصل عن إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية وقام بعمل مقارنة في فصل آخر فيما يخص أساليب إدارة المخاطر بين بنكين سعوديين الأول هو البنك التقليدي بنك الاستثمار السعودي والثاني هو البنك الإسلامي ينك الراجحي، وقد توصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

-الطبيعة المغايرة للبنوك الإسلامية أوجدت مخاطر جديدة كمخاطر السعر المرجعي والمخاطر التجارية المحولة ومخاطر عقود التمويل الإسلامي "المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع" وبعض المخاطر التي تشترك بها مع البنوك التقليدية مثل مخاطر التامين ومخاطر السوق و مخاطر السيولة.

-تختلف المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتقليدية حسب طبيعة كل بنك فمخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة تشكل جوهر المخاطر في البنوك التقليدية، بينما مخاطر السوق والائتمان هي جوهر المخاطر في البنوك الإسلامية.

-المشتقات المالية تعتبر أدوات جد مهمة وقوية في الحد من المخاطر فان الاستفادة منها أو من أدوات تؤدي نفس غرضها في البنوك الإسلامية يعتبر مطلبا ضروريا.

-هناك تشابه بين المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتقليدية.

-المخاطر المتعلقة بالبنوك الإسلامية تعتبر أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية في حين ان أدوات إدارة المخاطر التي تفي بالمتطلبات الشرعية تعتبر محدودة.

الدراسة 9

بن حراث حياة ،2013،سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان.

قام الباحث بعمل دراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الركيزة الأساسية لبناء اقتصاديات الدولة خاصة وان الجزائر قد اهتمت بهذا القطاع مند بداية التسعينات بهدف تحقيق التنمية المستدامة حيث هدفت الى تهيئة بيئة العمل وتنميتها وترقيتها من خلال عدة أساليب كعملية التأهيل والمناولة الصناعية ...الخ .

وقد خرج الباحث بمجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- منح التشريع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل الامتيازات والضمانات للاستفادة من برامج الدعم والتمويل والتأهيل الخاص.

- تتعدد مصادر التمويل بين المصادر الداخلية والخارجية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلا ما تلجا للمصادر الداخلية بل تفضل دائما المصادر الخارجية التي تتعدد فيها صيغ التمويل بين صيغ التمويل المصرفي وصيغ التمويل الإسلامي وصيغ أخرى مستحدثة وفي الغالب يتم الاعتماد على صيغ التمويل المصرفي التي تقدمه البنوك العمومية فقط .

- تتعدد آليات التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها وتعطي فرصة أمام الراغبين في إنشاء مشاريع متميزة لكن وجود بعض الإدارية قد تحد من إمكانية تحقيق هذا الهدف.

- فيما يخص التمويل المصرفي فان ما يميز البنوك التجارية أنها تفضل ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت في مراحل النمو والتوسع وهذا نتيجة قدرتها قياس مرد وديتها وتقدير الأخطار المترتبة عن عدم السداد .

- غياب البنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لان البنوك في الواقع لا تولي اهتماما كافيا بالتمويل المصغر نظرا لتركيزها على الأنشطة المعتادة عليها .

الدراسة 10

جمعون نوال، 2005، دور التمويل المصرفي التنمية الاقتصادية، نقود ومالية،رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

تطرق الباحث في فصله الأول إلى عملية التنمية الاقتصادية وبين أنها مرحلة انتقال الاقتصاد من مرحلة التخلف إلى مرحلة الرقي ولها دور كبير في تقليص الفجوة بين الدور المتقدمة والنامية وبين أيضا أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها منها التمويل المصرفي.

كما انه وضح في الفصل الثاني أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يؤد الدور المنوط به في تمويل التنمية الاقتصادية بالرغم من الإصلاحات التي عرفها حيث أن إصلاح سنة 1986 كان هدفه تحديد مهام الجهاز المصرفي الجزائري وتنظيم سيره ولكن عدم إصدار مراسيم تطبيقية لهذا القانون أدى إلى عدم فعاليته، وجاء قانون 1988 الذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية إلى جانب الاستقلالية في التسيير وذلك يهدف إلى وضع القواعد الأولى للدخول إلى اقتصاد السوق من خلال إصدار قانون القرض والنقد.

وقد وقف الباحث في الفصل الثالث على واقع وآفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائري حيث تبين انه بالرغم من الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري إلا انه لا يزال يعاني من مشاكل عديدة منها غياب التقنيات المتطورة للإعلام الآلي ونقص التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية بالإضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة أما الحلول التي اقترحها الباحث للنهوض بالقطاع المصرفي فهي كالتالي:

- تنويع الخدمات المصرفية.
- التحول إلى المصارف الشاملة.
- الاندماج المصرفي.
- خوصصة المصارف.
- مواكبة المعايير الدولية.

الدراسة 11

قدي عبد المجيد، 1995، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، للنقود والمالية، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

عالج الباحث في أطروحته فعالية التمويل بالضريبة حيث تم ربطها بمتغيرات الاقتصاد العالمي ومتغيرات اكبر على المستوى المحلي حيث ان الضريبة هي مجرد أداة تتوقف فعاليتها وأداتها على أداء متغيرات أخرى وقد تناول البحث الضريبة في الفكر الاقتصادي ومن حيث استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية ومقارنتها مع بعض السياسات وأشكال التمويل وقد اعتمد الباحث في عمله على الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي وكذلك المنظمة لعملية الإصلاح الاقتصادي واهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي كالتالي:

- لا تقف الضريبة عند حدود كونها وسيلة لتدخل الدولة وإنما تتعدى ذلك لكي تكون وسيلة تمويل مميزة ومفضلة عن القروض العامة والإصدار النقدي.
- نمو وظائف الدولة مع اعتمادها اقتصاد السوق وبالتالي عدم قدرتها على تصحيح الاختلالات والإخفاقات وهذا يفرض الحاجة لمزيد من الضرائب وذلك لتغطية النفقات المتزايدة للدولة وتصحيح إخفاقات السوق.
- اتفاقيات التصحيح الهيكلي تؤدي إلى تخلي الدولة عن بعض وظائفها لصالح صندوق النقد الدولي الذي يحدد معايير الأداء الاقتصادي للدولة وبالتالي كيفية عمل أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها الضريبة.

أما فيما يخص الاقتراحات التي وضعها الباحث فهي كالتالي:

- ضرورة الإعلان عن عفو ضريبي شامل يمكن المتهربين وأصحاب الأنشطة الغير شرعية من الانتظام لدى إدارة الضرائب.
- تخصيص بعض الإيرادات لبعض النفقات ذات النفع العام والإعلان عنها دوريا.
- ربط أجور عمال الجهاز الضريبي بالمردودية التي يحققونها وذلك بتخصيص نسبة مئوية من الحصيلة الضريبية لهم تحفيزا.

خاتمة :

لقد قمنا في هذا الفصل باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة الخاصة بموضوع بحثنا أو الشبيهة به والتي كانت معظمها خاصة بالاقتصاد الوطني بالإضافة إلى بعض الدراسات الخاصة بالاقتصاديات العربية حيث كان لهذه الدراسات دور هام في توجيهنا ومساعدتنا في القيام بهذا البحث وتفادي الصعوبات ومعرفة أهم المشاكل التي واجهها الباحثون والجوانب التي لم يتم دراستها وذلك من اجل تسهيل مأموريتنا في الفصل الخاص بالدراسة الميدانية وقد قمنا بتدوين بعض الملاحظات فيما يخص هذه الدراسات وهي كالتالي:

– فيما يخص الدراسات التي سلطت الضوء على البنوك الإسلامية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، الباحثون لم يبرزوا أهم الطرق التي انتهجتها هذه المؤسسات المصرفية الإسلامية في تمويلها للتجارة الخارجية باستثناء المضاربة و لم يبرزوا أيضا الطريقة الناجعة في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر وأيضا الإحصاءات الخاصة بحجم التمويل الإسلامي للتجارة الخارجية في العالم، وكذا عدد البنوك الإسلامية و أهم الفروقات الموجودة بين البنوك وأسباب نجاحها وفشلها.

– أما فيما يخص الدراسات المتعلقة بتمويل البنوك للتجارة الخارجية لم يتطرق الباحثون إلى أهم البنوك التي تمول التجارة الخارجية في الجزائر وكذا عدد الشركات المصدرة في الجزائر التي حصلت على تمويل من البنوك وماهي أهم العقبات التي واجهتها.

– كما أن الدراسة الخاصة بدور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة ذكرت الباحثة أن البنوك لها دور فعال في مجال الوساطة المالية وهي أصبحت مطلبا ملحا في حين انه مؤخرا في سنة 2017 اتجهت الحكومة الجزائرية إلى تبني صيغ التمويل الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية وقد ثمن هذه الخطوة المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر كونها أصبحت مطلبا شعبيا وأيضا مطلب المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي نلاحظ وجود تناقض بين دراسة الباحثة وبين الواقع.

وبالتالي سنحاول في دراستنا الميدانية قدر المستطاع البحث عن كل النقائص التي لم يصل إليها الباحثون وتفادي العقبات التي صادفتهم في بحثهم والإجابة على التساؤلات الخاصة بملاحظاتنا وإعطاء صورة واضحة عن واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الثالث :
الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل :

نظرا للتطور الكبير للمعاملات التجارية الدولية و زيادة حجم التجارة الخارجية كان لازما على البنوك التي تلعب دور الوسيط في تمويل التجارة الخارجية أن تقوم بعصرنة وسائل تمويلها تماشيا مع متطلبات العصر .، حيث وجدت عدة آليات تستخدم من طرف البنوك تحقق الضمان لجميع الأطراف التبادل و ضمان قدرتهم على الوفاء و يوجد عدة أشكال فيما يخص هذه الآليات تستخدم من طرف البنوك و تحقق الضمان لجميع الأطراف التبادل و ضمان قدرتهم على الوفاء و يوجد عدة أشكال فيما يخص هذه الآليات و أما في ما يخص اختيار إحداها فيرجع إلى طبيعة العلاقات و الاتفاقات التجارية بين المتعاقدين و لقد عمدنا في بحثنا هذا إلى اللجوء إلى البنك الجزائري الخارجي BEA باعتباره احد البنوك الرائدة والتي لديها خبره في مجال تمويل التجارة الخارجية ،حيث قمنا في هذا الفصل بإعطاء نظرة شاملة حول البنك الجزائري الخارجي BEA ، و التعرف عن قرب على مصلحة التجارة الخارجية .

و ستتمحور دراستنا التطبيقية حول اهم التقنيات و الأكثر استخداما من طرف البنك الجزائري الخارجي ، في تمويله للتجارة الخارجية و أيضا الأكثر طلبا من طرف المتعاملين الاقتصاديين .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

المطلب الأول : طريقة الدراسة

الفرع الأول : مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بنك الجزائر الخارجي لولاية تلمسان فرع الكيفان و الذي يعتبر من بين المصارف الرائدة في مجال تمويل التجارة الخارجية في الجزائر .

الفرع الثاني : عينة الدراسة

تتمثل عينة دراستنا في قسم التجارة الخارجية التابعة للبنك الجزائري الخارجي BEA و الذي يعتبر ذو أهمية بالغة و يعتبر من أهم الأقسام الذي يعتمد عليها البنك الجزائري الخارجي BEA و الذي يقوم بإعداد الملفات المتعلقة بالمعاملات التجارية الدولية كما له دور فعال في الأرباح التي يتحصل عليها البنك مقابل الخدمات التي يقوم بها هذا قسم ،و هو بدوره ينقسم إلى قسمين:

- **قسم العمليات صندوق العملة الصعبة :** و هذا القسم يقتصر على العمليات التالية :
  - فتح حساب جاري
  - السحب
  - الدفع
  - المنحة
  - التحويل
- **قسم عمليات التجارية** و هذا القسم يقتصر على العمليات التالية :
  - التوطين
  - الاعتماد ألمستندي
  - التحصيل ألمستندي
  - التحويل الحر
  - التصدير
  - الضمانات

الفرع الثالث : طريقة جمع البيانات

سنتكلم في هذا الصدد على الطرق التي استخدمت في جميع البيانات الخاصة بالدراسة و التي تمثلت في الطريقة التالية و هي :

- **المقابلة** : حيث تم استخدام هذا ألأسلوب مع بعض كوادر البنك الجزائري الخارجي الذين يعملون في قسم التجارة الخارجية و ذلك بهدف الحصول على معلومات الكافية حول البنك و الإحصاءات الدقيقة التي تتعلق بالتجارة الخارجية و ذلك بهدف الحصول على المعلومات الكافية حول البنك و الإحصاءات الدقيقة التي تتعلق بالتجارة الخارجية و كل الإجراءات المتبعة من طرف البنك فيما يخص وضيفة التمويل .

الفرع الرابع :أدوات الدراسة

تتمثل أداة دراستنا المستخدمة في مذكرتنا في البرنامج التطبيقي Excel و الذي هو عبارة عن برنامج محسابي بحث وهو برنامج إحصائي بامتياز على غرار الحزم الإحصائية أخرى مثل SPSS و SAS و برنامج Excel يعتبرسهل استعمال كما أن أغلب قطاعات الأعمال و التجارة من شركات و بنوك تستخدم Excel لتخزين بيانتها المختلفة ، و بالتالي فهي تكون جاهزة للعمل دون جهد وهو يسهل أيضا عملية تحويل الإحصاءات و الجداول إلى أعمدة بيانات أو منحنيات و بالتالي يسهل عليك معرفة و مقارنة الظواهر و تفسير النتائج .

المطلب الثاني: عموميات حول بنك الجزائري الخارجي BEA

بما أننا أجرينا دراسة حالة في بنك الجزائر الخارجي وكالة – تلمسان 096 – سنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة عن المؤسسة المالية : [1]

الفرع الأول: نشأة البنك وتعريفه:

لقد تم تأسيس البنك الجزائري الخارجي BEA بمرسوم رقم أول " 67 /204 في أكتوبر عام 1967برأسمال20.000.000دج وأصبح اليوم يعادل 24.600.000.000دج "

والهدف الأساسي المرجو منه هو القيام بعلاقات مع الخارج وهذا الأخير لم يعرف هيكله بالكامل إلا في 01جوان من عام 1968 وهو يعد ودائع مملوكة للدولة وهو خاضع للقانون التجاري، وبالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 47 فرعا في مختلف أنحاء الوطن.

تعريف البنك:

البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع .

وفي شكل آخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية نستخلص من هذا التعريف أن للبنك صنفين من العمليات:

- خلق النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض بشكل ودائع إضافية: أن يكون البنك بذلك وسيط نقدي.

- وضع عدة طرق لتوزيع القروض أي تقنيات التمويل البنكي كتحويل الودائع الجارية إلى ادخارات سائلة فيكون "وسيط مالي" إذا كان البنك ينفرد دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي لأنه يوفر لزبائنه نقوده الخاصة والنقود المركزية، يجب أن لا ننسى أنه يجمع موارد الادخار السائلة ويتدخل في أسواق

[1] السيد: بوغرارة محمد المشرف داخل الوكالة

الرأسمال: الوظيفة النقدية تتداخل مع الوظيفة المالية، كما أن مداخليه تكون إما متحركة أو ثابتة في حالة ما إذا ما كانت متحركة.

فهي تهدف إلى الاستثمار والإنتاج اللذان بدورهما إلى أما الثابتة في يؤديان الاستهلاك حالة ما إذا بقيت في البنك واستعملت من أجل الدفع إلى الزبون أو تبقى محفوظة فيه "البنك."

الفرع الثاني: وظائف وأهداف البنك:

تنحصر وظيفته الأساسية في تمويل التجارة الخارجية بهدف النهوض بهذا القطاع الحساس عن طريق توفير جميع التسهيلات المصرفية التقليدية مثل أي بنك تجاري آخر نذكر منها:

* تلقي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل معين من كل شخص طبيعي أو معنوي وذلك بفتح حساب له.

* يضمن التحويل لكل أشكال القروض بفضل الاستغلال والاستثمارات المرخص لها للمؤسسات المحلية والأعمال الأخرى سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة.

*يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية من تحصيل وخصم ودفع المستندات التجارية .

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي BEA

أولا : الهيكل التنظيمي لمختلف المديريات الجهوية التابعة لـــ BEA

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي : لمختلف المديريات الجهوية التابعة لـــ BEA

ثانيا : الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائري الخارجي BEA

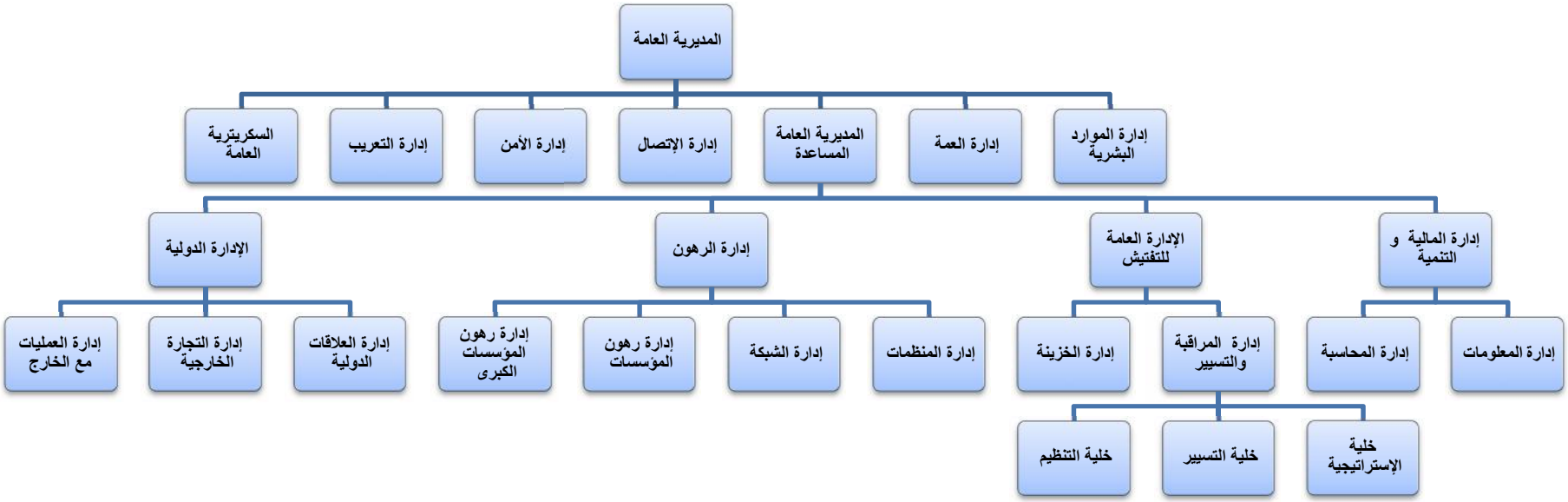

الشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائري الخارجي BEA

ثالثا : الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان كيفان 096

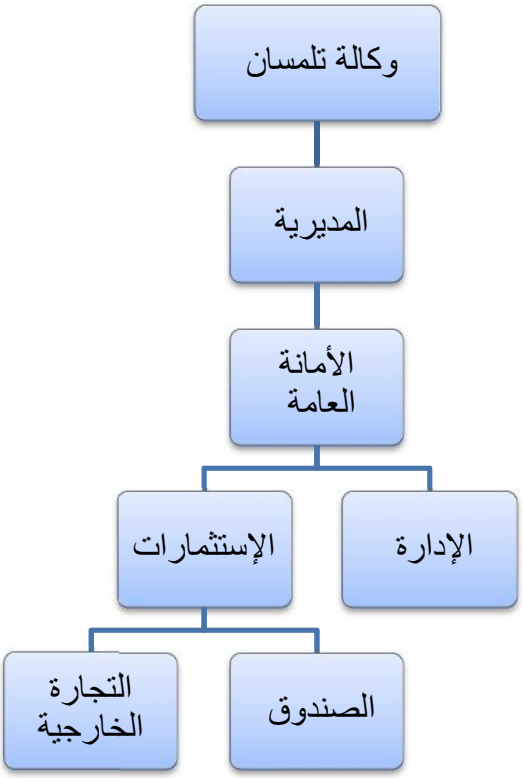

ثالثا :الشكل رقم 03 الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان كيفان 096

الفرع الرابع : دور البنك الجزائر الخارجي في إنعاش الاقتصاد الوطني

إن الهدف الأساسي لإنشاء الخارجي البنك الجزائر هو الحفاظ وتنمية العلاقاتBEA الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية كما انه يعتبر من أهم المعاملات المالية للبلاد فنشاطاته تشمل الواسعة وطنيا 1967 ممارسة العمليات و عالميا وذلك منذ نشأته عام فهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد ويعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير ويمنح اتفاقات اعتمادية مع البنوك الأجنبية [1]

[1] وثائق رسمية للبنك

وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970وأصبح يعتبر كرائد في العمليات المالية التي تخص البترول ، الغاز البحرية ، التأمينات الكبرى "سوناطراك ونافطال " الكيماوية و البتروكيماوية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء وهو الذي يمدها بالقروض فقد منح البنك BEA الجزائر الخارجي المؤسسات العامة سنة 1986 قروضا بلغ مجموعه 36.8.دينار

كما ساهم في تحويل وتطهير حقول "حاسي الرمل – حاسي مسعود إنشاء أنابيب النفط " و والغاز ومصافي سكيكدة و أرزيو ومصانع البلاستيك والأسمدة في رزيو وسكيكدة وعنابة و سطيف .وبفضل التجربة الكبيرة أصبح BEA يساهم بأكثر من 85% في السوق الاقتصادية الجزائرية الخارجية وبذلك أصبح معهد حد معروف في المجتمعات المالية فهو مكلف بكافة الأمور المتعلقة بالتنظيم المالي التي تظهر في :

عقد العلاقات مع الخارج فالبنك الجزائر الخارجي يفرض عليه أن يتضمن تذكرة للمعلومات التجارية للمؤسسات الخارجية التي تقبل التعامل مع الجزائر وذلك من خلال شبكاته العالمية أمية وفروعه المستقبلية في الجزائر والخارج وكذلك بواسطة خبرائه المتخصصين في الاقتصاد الخارجي وفي القول بأن الأخير يمكن BEA يعتبر كوصل لتنمية القدرات الاقتصادية الخارجية بين الجزائر والدول الأجنبية.

الفرع الخامس : مصالح البنك الجزائري الخارجي:

أولا : مصلحة التجارة الخارجية

وتعد من أهم المصالح التي يعتمد عليها البنك الجزائر الخارجي وتساهم مساهمة كبيرة وفعالة في الأرباح التي يتحصل عليها البنك مقابل الخدمات التي يقوم بها والدور الذي تقوم به هذه المصلحة ينقسم إلى قسمين

1-عمليات صندوق العملة الصعبة : Operation de compte devise

وهذه العملية تقتصر على:[1]

- فتح حساب جاري بالعملة الصعبة Ouverture de compte devis
- السحب Retrait
- الدفع .Versement
- المنحة Allocation touristique
- التحويل Virement
- تكوين قصير المدى .C.D/Formation court dure

2 – العمليات التجارية Les opération commerciales

وهذه العمليات تعتمد عليها مصلحة التجارة الخارجية بكثرة وتعود عليها بفوائد وأرباح كبيرة

وهذه الأخيرة تقتصر على :

- التوطين La domiciliation
- القرض الوثائقي Le crédit documentaire
- التحصيل الوثائقيLa remise documentaire
- التحويل الحر.P.E Le virement Bancaire
- التصدير L export
- الضمانات Les cautions

[1]السيد: بوغرارة محمد: المشرف داخل الوكالة

ثانيا : مصلحة الاستثمارات:

إن النشاط الرئيسي للبنك الجزائري الخارجي هو منح القروض والائتمان أما الأولوية المعطاة للسيولة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية فالمقصود منها عملية توظيف بسيطة ذات عائد متواضع تضمن للبنك إمكانية السداد ومواجهة طلبات السحب بينما منح القروض فالأمر يتعلق بتوظيف حقيقي يحقق عائدا منسبا وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية ،فالقروض التي يمنحها البنك لعملائه يحصل في مقابلها على نسبة فائدة تسحب على أساس مدة وطبيعة وقيمة القرض.

والتي يمنحها BEA من(8.5% إلى 10.5%) وهذا كله يعبر عنه بالسياسة القرضية للبنك. ويتم تحليل القرار البنكي في موضوع القرض في مصلحة الاستثمارات وذلك بعد توفير كل من البيانات المطلوبة التي تكون ملف طلب القرض يأخذ بعين الاعتبار كل ملف حيث يشرع المكلف بدراسة كل ملف وذلك من ناحية صلاحية وكذلك ناحية الإنتاجية الربح،قدرة المستثمر على إرجاع الأموال في المدة الزمنية المحددة وهذا بشرد اتخاذ قرار منح أو رفض القرض على مستوى الوكالة التي توجد فيها مصلحة الاستثمارات عندما يتعلق الأمر بأصغر أو اخفض مبلغ قرض ويتضمن هذا المستوى:

- قرار منح القروض في إطار تشغيل الشباب ذات المبلغ أقل من 1.5 مليون دينار
- قرار منح القروض المتعلقة بالقطاع الخاص ذات المبلغ أو مليون دينار أقل يساوي 1 مليون دينار

ويشترط أن تكون مضمونة 100% بواسطة سندات الخزينة المرهونة والمحتفظة بها على الوكالة، وتتم الدراسة في هذا المستوى من طرف مجلس القرض للوكالة الاستثمارات ويعود آخر قرار لمدير الوكالة. وإذا كان القرض بمبلغ كبير وطويل المدى، فتكون دراسته على مستوى المديرية الجهوية ويعود آخر قرار للمدير الجهوي و إذا القرض أكبر ثمن من القرض المدروس على مستوى المديرية الجهوية فيكون دراسته

على مستوى مديرية القرض للشركات الكبرى ومديرية القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومقرها بالجزائر العاصمة.

وإذا تجاوز القرض مبلغ القرض المدروس على مستوى مديرية القروض للشركات الكبرى فإنه يدرس على مستوى المديرية العامة والتي مقرها بالجزائر العاصمة ويعود إلى أخذ القرار إلى مديرها.[1]

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول :نتائج الدراسة الخاصة بالاعتماد ألمستندي

- **الجدول رقم 03 :** عدد الاعتماد المستندة المفتوحة من سنة 2010 إلى سنة 2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإعتماد المستندي	164	163	177	163	99	48

المرجع بنك الجزائري الخارجي BEA

الجدول التالي يمثل الإحصاءات التي حصل عليها من البنك الجزائري الخارجي و التي تبين عدد المرات التي تم فيها تمويل التجارة الخارجية باستخدام تقنية الاعتماد ألمستندي في فترة الممتدة ما بين 2010 و 2015 .

[1] السيد: بوغرارة محمد: المشرف داخل الوكالة

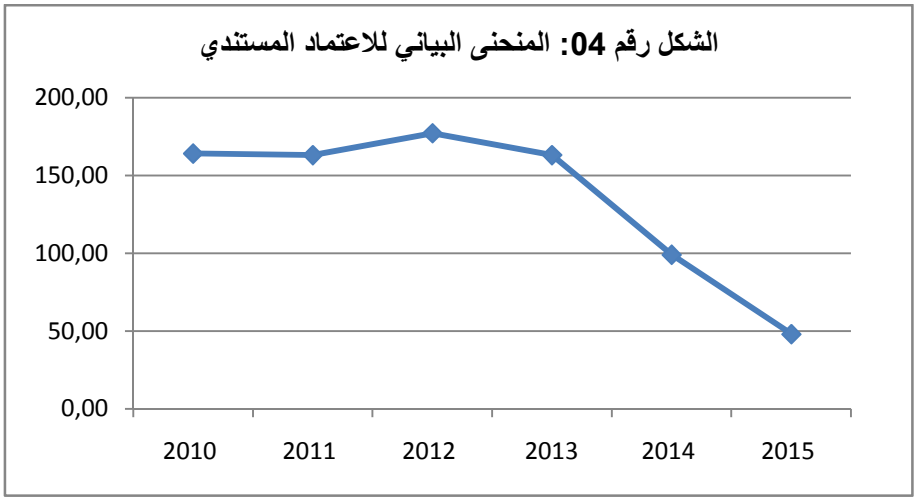

من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق البنك الجزائري الخارجي BEA

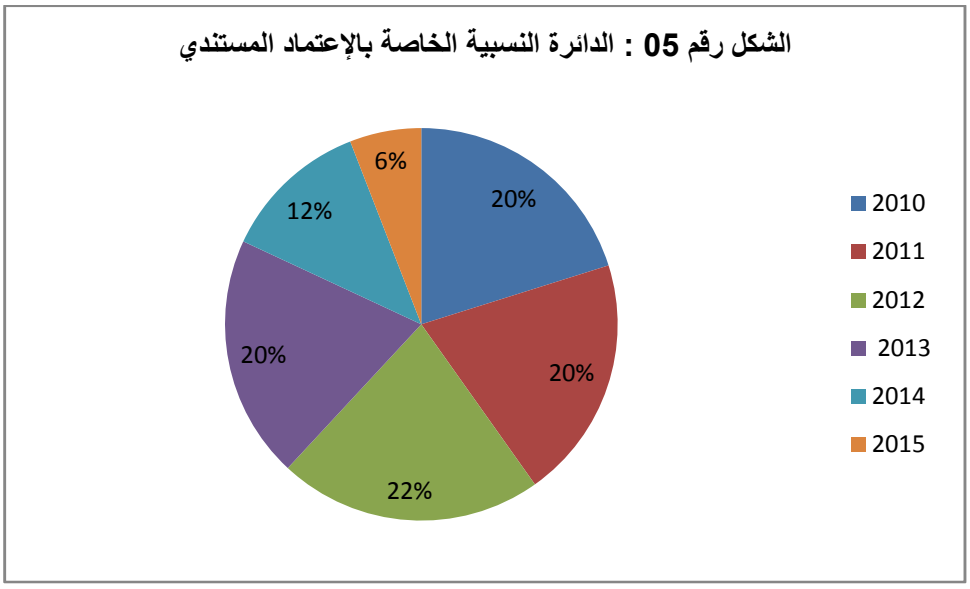

الفرع الثاني نتائج الدراسة الخاصة بالتحصيل ألمستندي :

الجدول رقم 04 :عدد التحصيل ألمستندي المفتوحة من سنة 2010 إلى سنة 2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التحصيل المستندي	0	10	65	89	162	154

المرجع بنك الجزائري الخارجي BEA

يستعرض الجدول التالي جل المعاملات التي تمت بين البنك الجزائري الخارجي والأعوان الاقتصاديون في مجال تمويل التجارة الخارجية باستخدام تقنية التحصيل ألمستندي في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2015 .

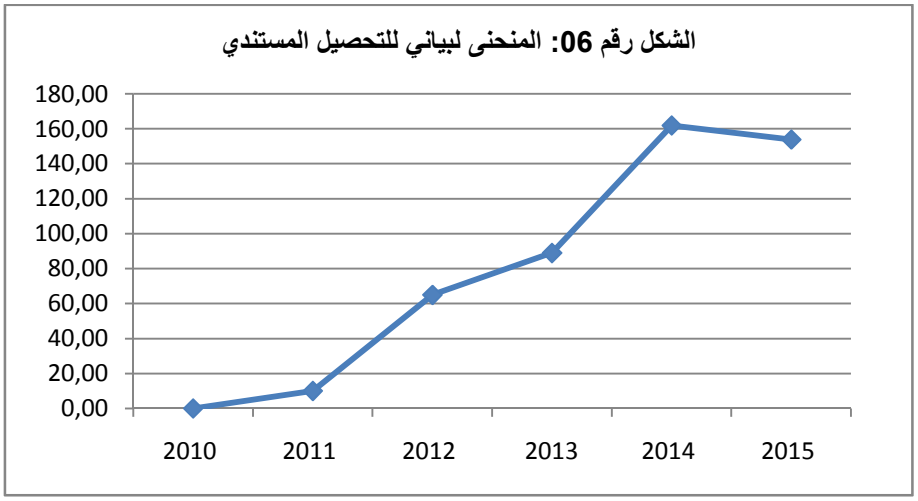

من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق البنك الجزائري الخارجي BEA

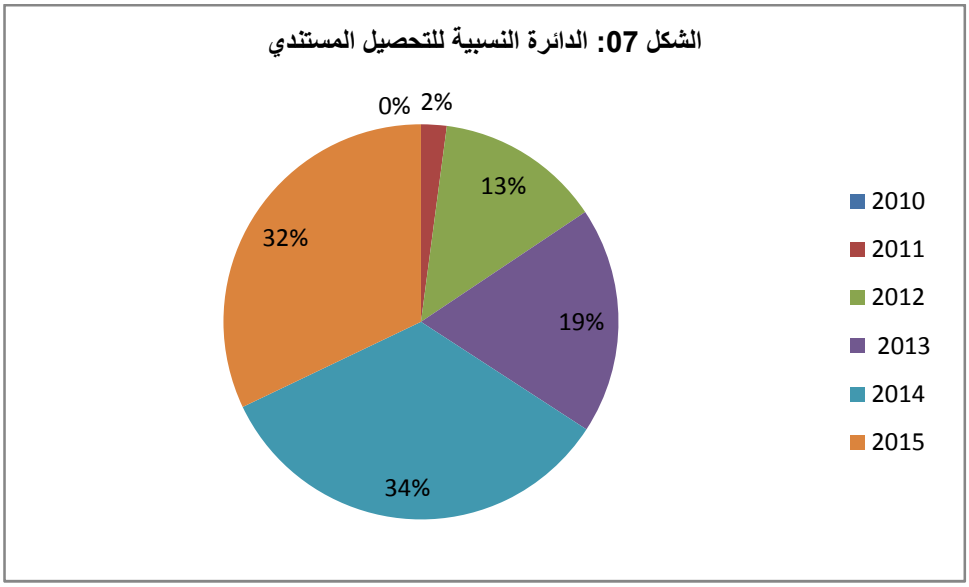

من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق البنك الجزائري الخارجي BEA

الفرع الثالث : نتائج الدراسة الخاصة بالتحويلات الحرة :

الجدول رقم 05 : عدد التحويلات الحرة المفتوحة من سنة 2010 إلى سنة 2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التحويلات الحرة	07	12	08	10	16	23

المرجع بنك الجزائري الخارجي BEA

الجدول التالي يمثل الإحصاءات التي حصل عليها من البنك الجزائري الخارجي و التي تبين عدد المرات التي تم فيها تسويق التجارة الخارجية باستخدام تقنية التحويلات الحرة في فترة الممتدة ما بين 2010 و 2015 .

الشكل رقم 08 : المنحنى البياني للتحويلات الحرة

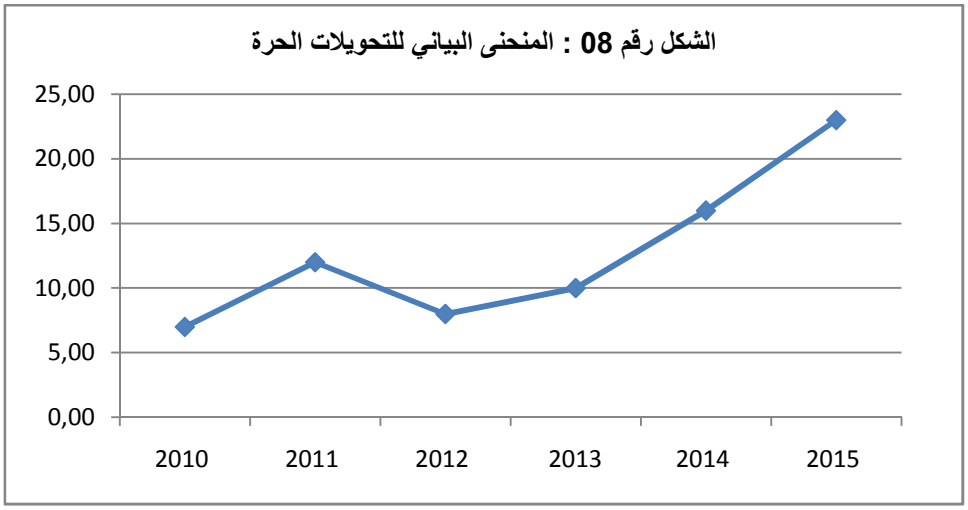

الشكل رقم 09 : الدائرة النسبة الخاصة بالتحويلات الحرة

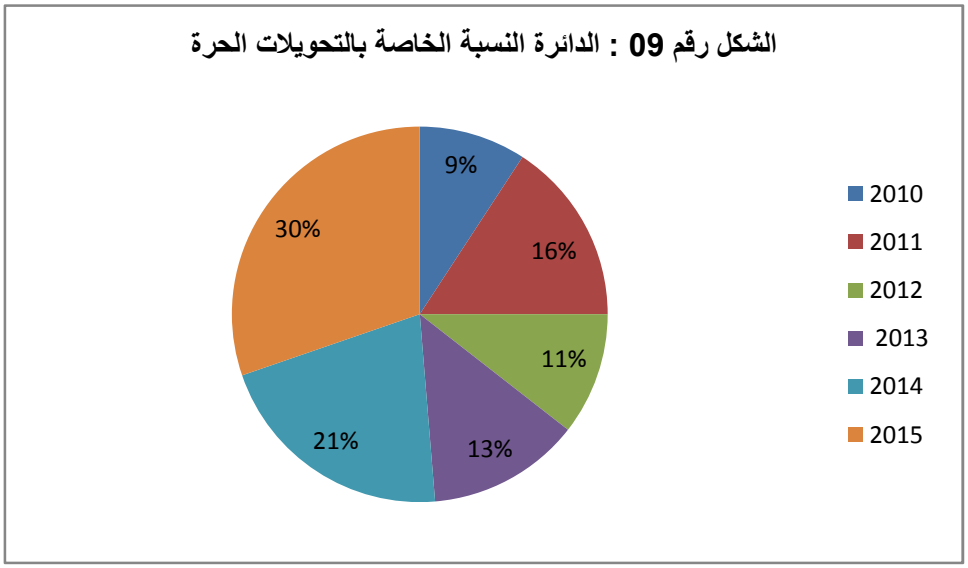

من إعداد الطالبان بالاستناد إلى المرجع وثائق بنك الجزائري الخارجي BEA

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

الفرع الأول : تحليل النتائج الأولية

أولا : تحيل النتائج الخاصة بالاعتماد ألمستندي

- مرحلة الثبات 2010-2011-2013
- مرحلة التراجع 2014-2015

- مرحلة الذروة 2012

يتضح لناس خلال الشكلين (المنحنى البياني و الدائرة النسبية) أن تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد ألمستندي مر بثلاثة مراحل :

- خلال الفترة ما بين 2010 و 2015 و ذلك كما مبين في الجدول الإحصاءات حيث كانت هناك مرحلة ثبات خلال الفترة المكونة من سنوات 2010-2011-2013 و بلغت نسبة الاعتماد الممنوحة ب 60 % و التي يقدر عددها ب 490 اعتماد .
- و أثناء المرحلة الثانية خلال الفترة المكونة من سنوات 2014 و 2015 عرفت انخفاضا ملحوظا مقارنة مع السنوات الأخرى إذ بلغت نسبة الإعتمادات في هذه المرحلة 18% من إجمالي الإعتمادات ألمستندي المفتوحة لدى البنك حيث قدر عددها بـــــ 147 اعتماد و هذا الانخفاض راجع إلى لجوء المتعاملين الاقتصاديين لاستخدام تقنية التحصيل ألمستندي نظرا لانخفاض قيمتها مقارنة بالاعتماد ألمستندي .
- أما المرحلة الثالثة المكونة من السنة 2012 و هي مرحلة الذروة في إستخدام تقنية الاعتماد ألمستندي حيث بلغت نسبة الإعتمادات المستخدمة في هذه السنة وحدها 22 % وقدر عدد الاعتمادات المستندية المفتوحة في هذه السنة بـــــ 177 اعتماد و ذلك راجع إلى انعدام الثقة بين أغلب المعاملين الاقتصاديين .

ثانيا : تحليل نتائج الخاصة بالتحصيل المستندي

يتبين للناس خلال الشكلين " المنحنى البياني و الدائرة النسبية " أنه بدأ التزايد على استخدام تقنية التحصيل ألمستندي ابتداء من سنة 2011 حيث أن البنك الجزائري الخارجي لم يقم بفتح أي تحصيل مستندي في سنة 2010 و ذلك بسبب اللجوء غالبية المتعاملين الاقتصاديين إلى استخدام تقنية الاعتماد ألمستندي و لكن في سنة 2011 كان هناك توجه طفيف في استخدام تقنية التحصيل ألمستندي و أما السنة الموالية 2012 فقد شهدت

تزايدا كبيرا في استخدام هذه التقنية ، حيث زادت بنسبة 11 % كما هو مبين في الدائرة النسبية و أما السنة الموالية 2013 فقد شهدت زيادة تقدر بـــــ 6 % عن سنة 2012 حيث بلغ حجم التحصيلات المستندية المفتوحة من طرف البنك الجزائري الخارجي بـــ 89 تحصيل و أما سنة 2014 فقد شهدت طرفة نوعية في عدد خطابات التحصيل المفتوحة حيث قدرت الزيادة بـــــ 15 % مقارنة بسنة 2013 و تعتبرسنة 2014 السنة التي تم فتح فيها أكبر عدد من التحصيلات المستندية من سنة 2010 إلى سنة 2015 حيث تم فتح 162 تحصيل مستندي وقد شهدت سنة 2015 فتح 154 تحصيل مستندي و هي نسبة مرتفعة و لكن في هذه السنة كان هناك انخفاض طفيف بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2014 .

- وبالتالي نلاحظ أنه قد بدأت الزيادة على طلبات المعاملين مع البنك الجزائري على استخدام تقنية التحصيل المستندي إبتداءا من سنة 2012 و كانت الزيادة تدريجيا و ثابتة إلى غاية سنة 2014 اما سنة 2015 فقد شهدت انخفاضا بنسبة 2 % لكن عدد خطابات التحصيل المستندي مفتوحة في سنة 2015 كانت مرتفعة مقارنة بسنة 2011 و 2012 و 2013 .

ثالثا :تحليل النتائج الخاصة بالتحويلات الحرة :

نلاحظ من خلال الشكلين (المنحنى البياني و الدائرة النسبية) انه كانت هناك زيادة بنسبة 7 % من سنة 2010 إلى سنة 2011 حيث قدر عدد خطابات التحويلات الحرة التي فتحت من طرف البنك الجزائري الخارجي بـــ 12خطاب تحويل و بزيادة تقدر ب 5 خطابات تحويل مقارنة بالسنة 2010

- وفيما يخص سنة 2012 فقد شهدت انخفاضا طفيفا و رجوعا إلى ما كانت عليه الأحوال في سنة 2010 حيث قدر الإنخفاض بـــ 5% و قدرت عدد خطابات التحويل التي فتحها البنك الجزائري الخارجي بـــ 08 خطابات و هو راجع أساسا إلى غياب عنصر الثقة بين غالبية المتعاملين الاقتصاديين " المصدر و المستورد " حيث يفضل المتعاملون الاقتصاديون استخدام تقنيات أخرى في التمويل تكون أكثر ضمانا مثل الاعتماد ألمستندي و التحصيل ألمستندي .
- و أما فترة الممتدة سنة 2013 إلى 2015 فنلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة و بوتيرة منخفضة في الطلب على تقنية التحويلات الحرة حيث تم فتح في هذه الفترة ما عدده 49 خطاب تحويل هذا راجع إلى زيادة عنصر الثقة بين طرفي العملية بالإضافة إلى التكاليف المنخفضة الخاصة بـــــهذه التقنية مقارنة مع بقية الأساليب الأخرى .

الفرع الثاني : التحاليل النهائية

الجدول رقم 06: الجدول الكلي

السنة	الاعتماد ألمستندي	التحصيل ألمستندي	التحويلات الحرة
2010	164	00	07
2011	163	10	12
2012	177	65	08
2013	163	89	10
2014	99	162	16
2015	48	154	23
المجموع	**814**	**480**	**76**

أولا : الأعمدة البيانية

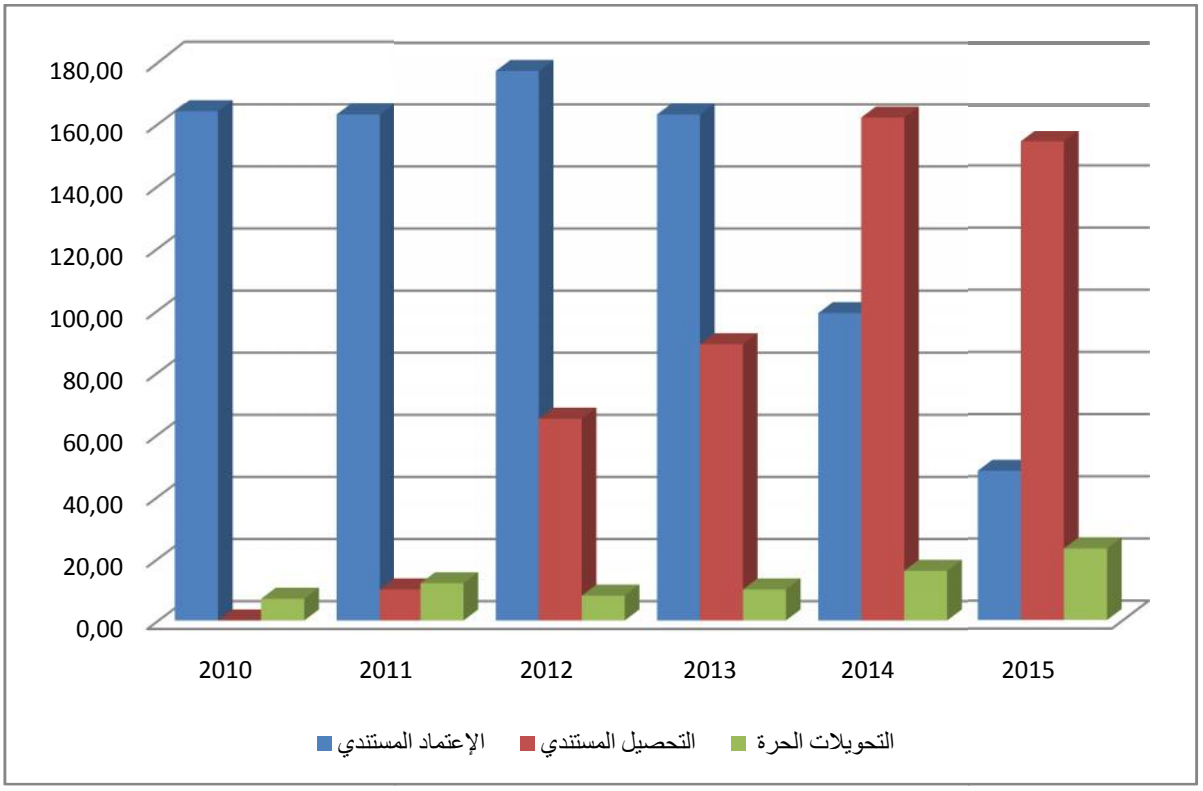

شكل رقم 10 : أعمدة البيانات

تحليل شكل اعمدة البيانات :

نلاحظ من خلال الشكل الأعمدة البيانية أن صيغة الاعتماد ألمستندي كانت التقنية أكثر استخداما من سنة 2010 إلى سنة 2013 حيث كانت سنة 2012 السنة التي تم فيها فتح أكبر عدد من خطابات الاعتماد حيث تم فتح 177 خطاب اعتماد أما السنوات التي تلتها فقد شهدت تناقص ملحوظ في استخدام تقنية الاعتماد ألمستندي .

و فيما يخص التحصيل ألمستندي فقد شهدت سنة 2012 تزايد ملحوظ في استخدامه و قد بلغ ذروته في سنة 2014 حيث تعتبر السنة التي تم فتح فيها أكبر عدد من خطابات التحصيل مقارنة مع بقية السنوات حيث تم فتح 162 خطاب تحصيل .

أما التحويلات الحرة فقد كان هناك ثبات فيها باستثناء السنتين الأخيرتين التين شهدتا ارتفاع طفيفا في عدد خطابات التحويل المفتوحة من طرف البنك الخارجي إلا أنها لاتقارن بالنسبة للاعتماد ألمستندي والتحصيل ألمستندي .

وبالتالي وبالاعتماد على المخطط البياني فقد شهدت الفترة من 2010 الى 2011 ان اغلب التمويلات الممنوحة من طرف البنك الجزائري الخارجي تنحصر في الاعتماد ألمستندي ، اما الفترة من 2012 الى 2015 فقد كانت عمليات التمويل الخاصة بالبنك الجزائري الخارجي تكاد تنحصر بين تقنيتي الاعتماد ألمستندي والتحصيل ألمستندي .

ثانيا :الدائرة النسبية الخاصة بكل سنة

- **سنة 2010**

الشكل رقم 11 : الدئرة النسبية لسنة 2010

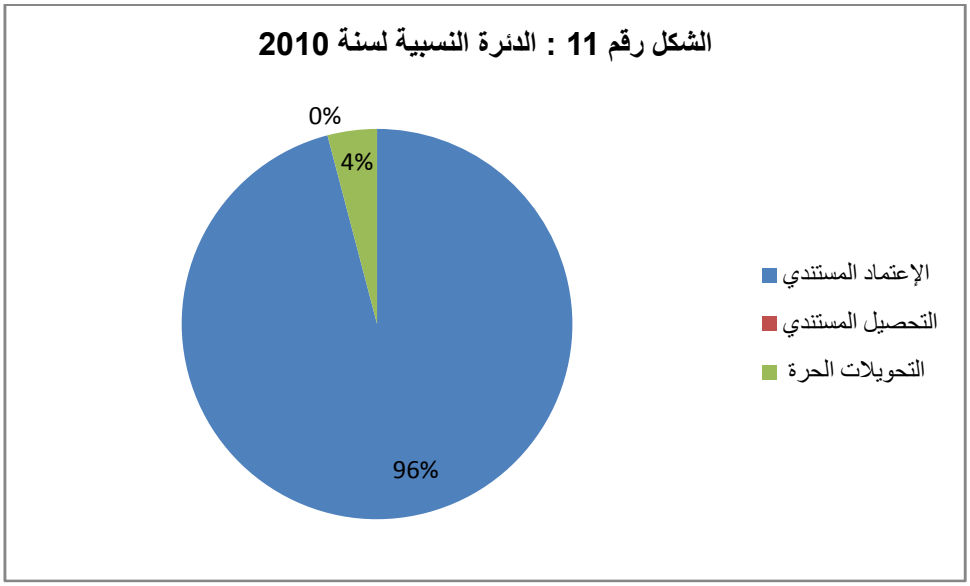

- في سنة 2010 كان لتقنية الاعتماد ألمستندي الحصة الكبرى من بين التقنيات المستخدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في البنك الجزائري الخارجي حيث بلغت نسبة 96 % من بين كل التقنيات المستخدمة في هذه السنة على التحصيل ألمستندي الذي لم يتم فتح اي خطاب في هذه السنة و التحويلات الحرة حيث تم استخدامها 7 مرات فقط .

- سنة 2011

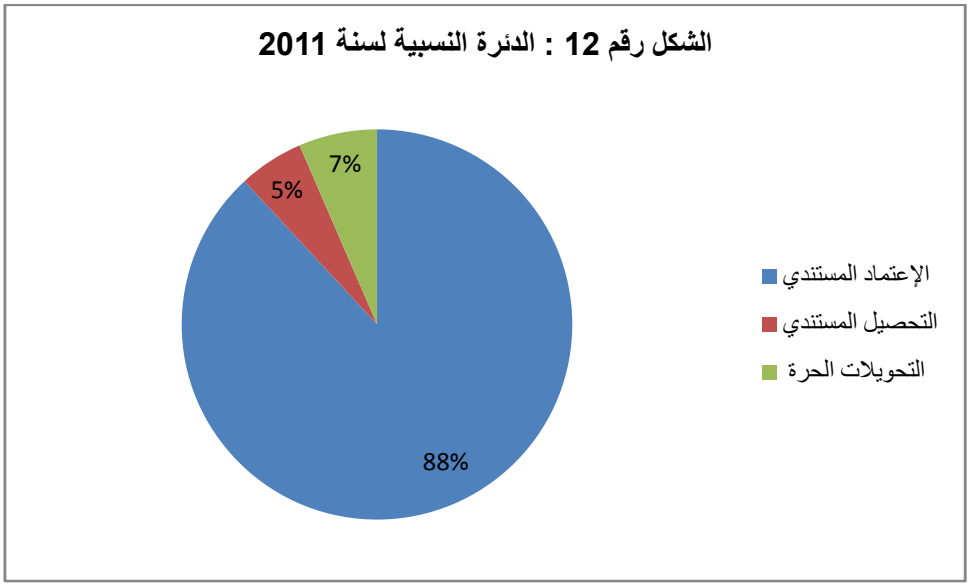

- في سنة 2011 لم تتغير الأمور كثيرا عن سنة 2010 حيث حدث تغيير فيها يخص التحصيل المستندي و تم فتح 10 خطابات تحصيل أما التحويلات الحرة فقد تم فتح 12 خطاب تحويل بزيادة 3% عن سنة 2010 و قد كان الاعتماد المستندي الحصة الأكبر بـــــ نسبة 88% من مجموع مختلف الخطابات المفتوحة في هذه السنة .

- سنة 2012

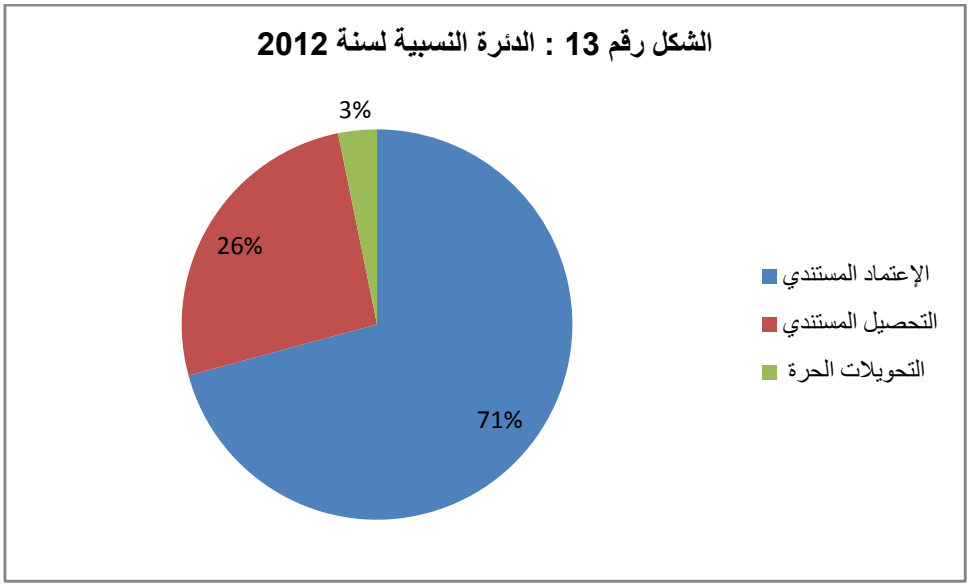

- في سنة 2012 حصلت هناك زيادة ملحوظة في عدد خطابات التحصيل ألمستندي المفتوحة حيث بلغت نسبة 26 % من مختلف الخطابات المفتوحة بزيادة تقدر بـــ 21 % عن سنة 2011 مع محافظة الإعتماد المستندي على الحصة الأكبر بـــــ 71 % وتعتبر هده السنة التي تم فتح

فيها أكبر عدد من خطابات الاعتماد مقارنة بباقي السنوات أما فيها يخص التحويلات الحرة فكانت نسبتها 3 % و بانخفاض يقدر بـــــ 4% عن السنة الماضية .

- سنة 2013

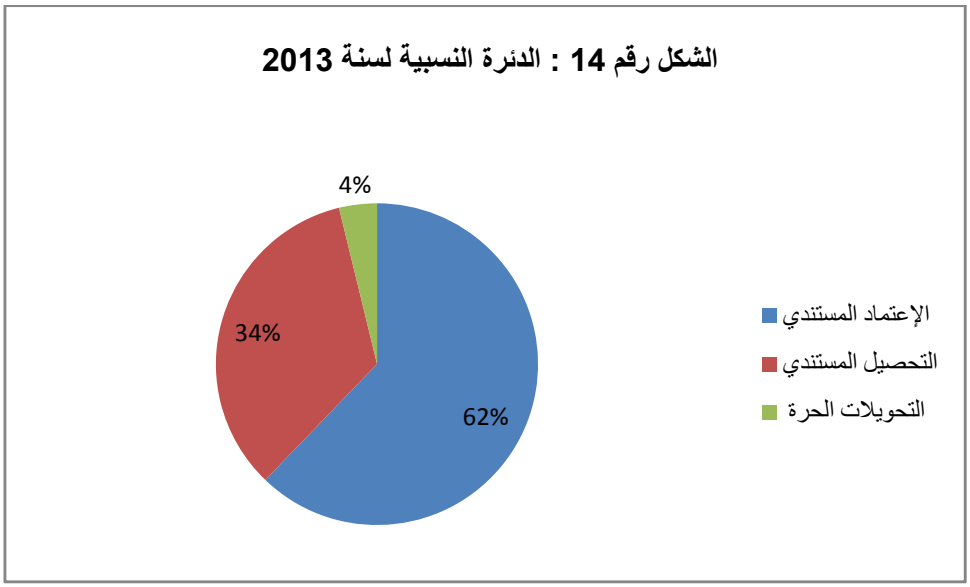

-في سنة 2013 لم يحصل هناك تغيير كثير مقارنة بالنسبة للسنة الماضية حيث بلغت خطابات الإعتماد المفتوحة بـــــ 62 % و هي كالعادة أكثر التقنيات التمويل المستخدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين و فيما يخص الخطابات التحصيل فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الخطابات المفتوحة من طرف البنك الجزائري الخارجي حيث بلغت نسبة 34 % بزيادة تقدر بـــــ 8 % مقارنة بالسنة الماضية واما فيما يخص التحويلات الحرة فبم تتغير حيث بلغت نسبة 4 % بزيادة تقدر ب 1 % مقارنة بالسنة الماضية بالتالي فهذه السنة لم تشهد أي تغيير يذكر مقارنة بالسنة الماضية باستثناء الزياداة في عدد الخطابات التحصيل المستندي .

- سنة 2014

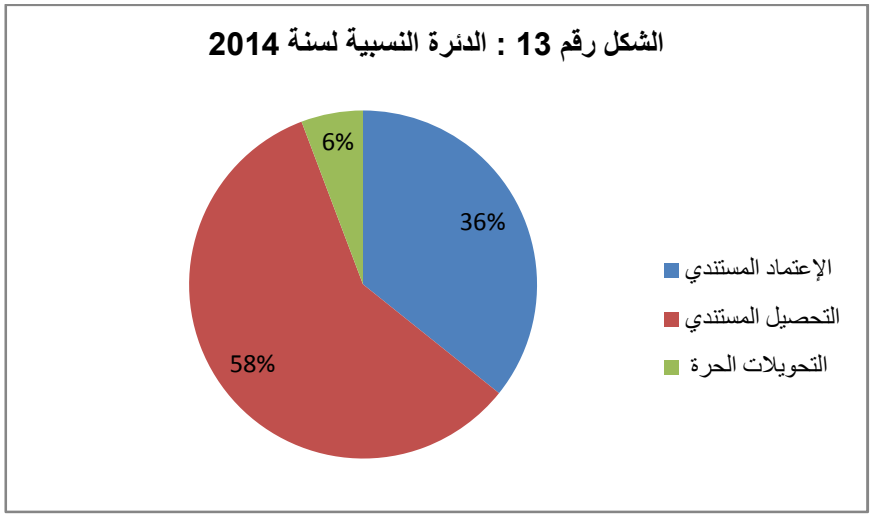

-في سنة 2014 كان هناك تغير جدري في التقنيات المستخدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي بحيث استحوذت تقنية التحصيل المستندي على الحصة الأكبر بنسبة 58 % حيث تم فتح 162 خطاب تحصيل و بزيادة تقدر ب 24 % مقارنة بسنة 2013 أما الاعتماد ألمستندي فبلغ نسبة 36% حيث تم فتح في السنة 99 خطابا و بانخفاض يقدربـــــ64 خطاب اعتماد و فيما يخص التحويلات الحرة فلم تتغير الأمور كثيرا حيث بلغت نسبة 6 % حيث تم فتح في هذه السنة 16 خطاب تحويل بزيادة تقدر بـــ 6 خطابات مقارنة مع السنة الماضية.

- سنة 2015

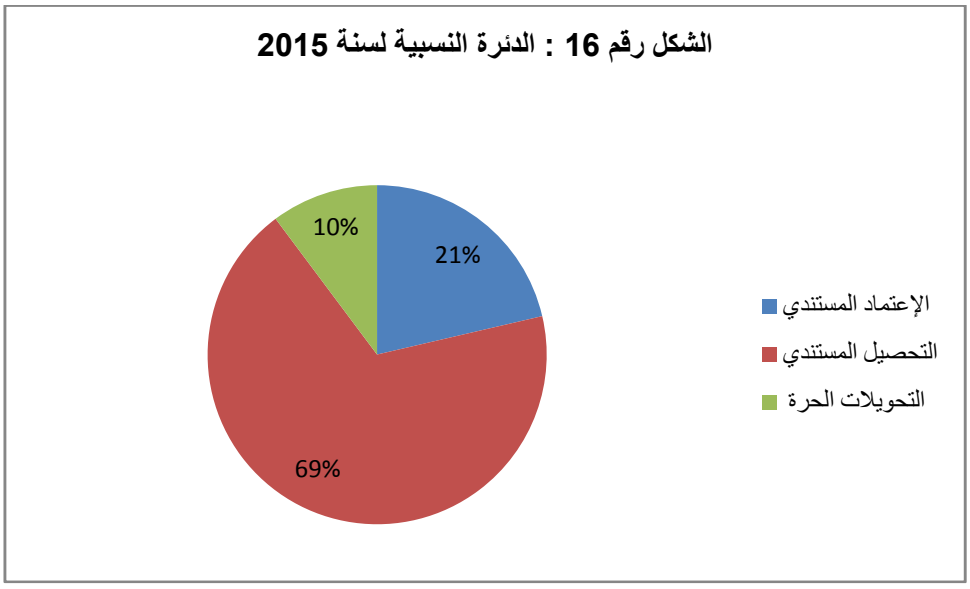

-في سنة 2015 أستمر التحصيل المستندي في الزيادات و أستحوذ على الحصة الأكبر من بين مجموع الخطابات المفتوحة حيث بلغ نسبة 69 % بزيادة تقدر ب 11 % عن السنة السابقة و سجلت هذه السنة انخفاض حاد في عدد خطابات الاعتماد المفتوحة من 99 خطاب اعتماد إلى 48 خطاب اعتماد و بلغت نسبة 21 % من بين مختلف الخطابات المفتوحة في هذه السنة و قد سجلت تقنية التحويلات الحرة زيادة طفيفة مقارنة بالنسبة الماضية و قدرت الزيادة بـــ 7 خطابات تحويل و بلغت نسبتها 10 % و قد كانت تقنية التحصيل ألمستندي كالعادة الأكثر استخداما من طرف البنك الخارجي الجزائري .

ثالثا : الدائرة النسبية الكلية

الشكل رقم 17 :الدائرة النسبية الكلية

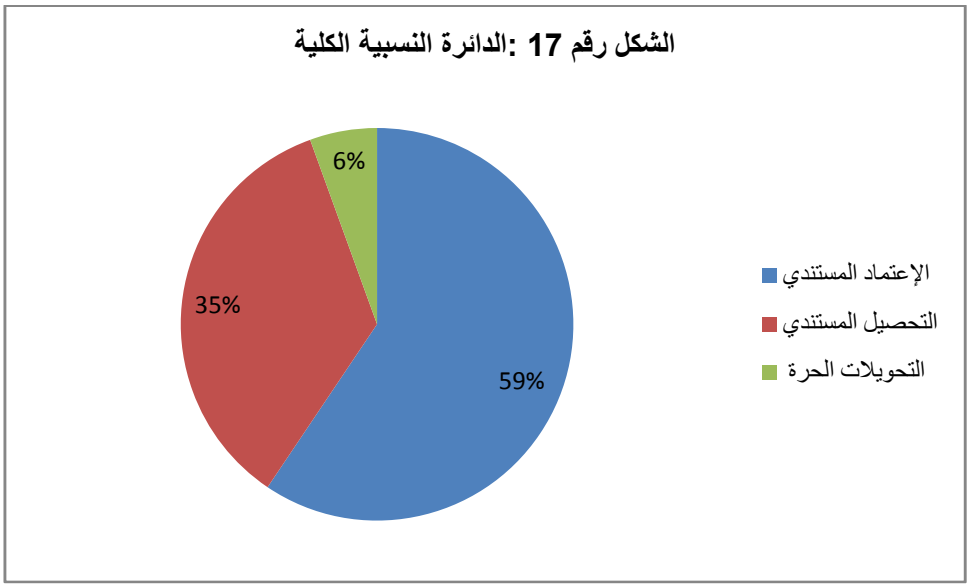

- تمثل هذه الدائرة النسبية النسبة المؤوية لكل تقنية من التقنيات التي يستخدمها البنك الخارجي في تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 و تقديم تقنية الاعتماد ألمستندي التقنية الأكثر استخداما في هذه السنوات لتمويل التجارة الخارجية من طرف البنك الجزائري الخارجي بنسبة 59 % و بمجموع 814 خطاب اعتماد مستندي و هي تعتبر من أنجح تقنيات تمويل التجارة الخارجية و أكثر استعمالا من طرف المتعاملين الاقتصاديين .
- ثم تأتي في المرتبة الثانية تقنية التحصيل ألمستندي بالنسبة 35% و بمجموع 480 خطاب تحصيل مستندي وهي نسبة معتبرة مقارنة بالاعتماد ألمستندي ومجموع خطابات التحصيل ألمستندي هو بالتقريب يكاد يكون يساوي نصف مجموع خطابات الاعتماد المفتوحة و هذا يدل على أن الاعتماد ألمستندي هو التقنية الأكثر استخداما و الأكثر طلبا .

- و فيما يخص تقنية التحويلات الحرة فهي لم تتجاوز نسبة 6 % و بمجموع 76 خطاب خلال هذه الخمس سنوات و هي نسبة ضئيلة جدا لتقنية تمويل التجارة الخارجية و هي تدل على قلة طلبها من طرف المتعاملين الاقتصاديين و ذلك راجع لغياب عنصر الثقة بين المصدر و المستورد و أغلبيتهم يفضلون باستعمال تقنيات الاعتماد ألمستندي و التحصيل لضمان دفع المستحقات و تسليم المستندات .

خاتمة :

قمنا في هذا الفصل بتجسيد كل ما هو نظري على ارض الواقع حيث ذهبنا إلى البنك BEA الذي أطلعنا على كيفية قيامه بتمويل التجارة الخارجية و أهم طرق التي يوفرها البنك لزبائنه لتمويل تجارتهم حيث يعمل هذا البنك وفق الأنظمة العالمية كونه يتعامل مع العالم الخارجي كما دعمنا بحثنا بـــــهذا بمجموعة من الوثائق و الملاحق التي توضح للقارئ أكثر أثناء قراءة كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية و أخيرا ، يمكننا القول أن البنك الجزائري الخارجي BEA يعتبر الرائد في مجال التجارة الخارجية نظرا للخبرة الطويلة في هذا الميدان .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

مع التطور الدائم الذي يشهده العالم بأسره و الأحداث الراهنة التي تدفع بالدول إلى تقوية القاعدة الاقتصادية لها حتى تضمن مكانتها في العالم كان لازما لكل دولة معرفة نقاط قوتها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها لهذا عمدت جميع الدول إلى إعطاء أهمية بالغة إلى التجارة الخارجية التي تعتبر شريان التواصل بين البلد و العالم الخارجي و باعتبار أن تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يكلف الدول القيام بجميع الأساليب و الطرق المعترف بها دوليا حتى تسهل عملية التواصل فيما بينها حيث يحتل البنك في هذا المقام المكان الأعلى و يعتبر من الكيانات الهامة في أي اقتصاد من اقتصاديات العالم لهذا قامت كل دولة من تطوير جهازها المصرفي و إدخال عليه تعديلات يكون مقدورها مواكبة ذلك التطور الذي لحق بمختلف المجالات و خاصة التجارة الخارجية و خلق مجموعة من الأساليب التي تسهل على المتعاملين الاقتصاديين تمويل تجارتهم .

و لتجسيد الدور الذي تلعبه التقنيات البنكية في تمويل التجارة الخارجية قمنا بدراسة حول مدى مساهمة البنوك في تمويل التجارة الخارجية في البنك الجزائري الخارجي لوكالة تلمسان.

و من خلال الدراسة النظرية التطبيقية لهذا الموضوع نكون قد أجبن على الإشكالية المطروحة وقد قمنا بإثبات الفرضيات التالية :

فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن الاعتماد ألمستندي هي التقنية الكثير استخدام من طرف البنوك في تمويل التجارة الخارجية و ذلك من خلال النتائج التي تحصلنا عليها و تحليلنا للإحصاءات التي حصلنا عليها من البنك حيث يعتبر الاعتماد ألمستندي التقنية الأكثر نجاعة مقارنة مع الأساليب الأخرى حيث يتميز هذا الأخير بتوفر على عنصر الثقة بين الطرفين إذا يكون البنك كل المصدر و المستورد حيث لهذه العملية مما يعطيه الأفضلية على الطرف الآخر في تمويل تجارة الخارجية .

اما بالنسبة للفرضية الثانية التي تقوم على ان البنوك التقليدية تمثل المؤسسة المالية الرائدة في تمويل التجارة الخارجية و التي اثبت صحتها لأن أكثر البنك المنتشرة في العالم فهي التقليدية ولها الاقدمية في المجال و لها خبرة واسعة في تسوية المعاملات التجارية الخارجية إضافة إلى تمويلها مقارنة مع البنوك الإسلامية التي تكاد أن تنعدم في الجزائر

.

النـــتائـــــــج :

من خلال البحث الذي قمنا به فقد توصلنا إلى النتائج لتالية :

- الاعتماد ألمستندي الطريقة الأكثر استعمال في مجال التمويل التجارة الخارجية .
- يعتبر البنك BEA من البنوك الرائدة في مجال تمويل التجارة الخارجية.
- تعتبر البنوك أهم الوسائط التي يعتم عليها كل مصدر و مستورد لتمويل تجارهم
- التجارة الخارجية تمكن الدولة من تحقيق الأهداف لتي تصبو إليها من خلال وضع سياسة تجارية مناسبة
- تعتبر التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد .

التوصيات :

1- لا بد على البنوك توفير عدة أساليب لتمويل التجارة الخارجية لتسهيل التعاملات التجارية لزبائنها و تحقيق أكبر نفع .

2- يجب على الدول وضع مجموعة من السياسات التجارية التي تخدم اقتصادها وتمكنها من الوصول إلى أهدافها .

3- إنشاء قاعدة اقتصادية تمكن الدولة من احتلال المراتب الأولى في التصدير إلى الدول العالم .

4- يجب على أي متعامل اقتصادي سواء كان مصدر أو مستوردا ، اختيار الطريق الأكثر نجاعة و أقل تكلفة لتمويل تجارهم

5- ضرورة تقليص المدة التي تتطلبها إجراءات الاعتماد ألمستندي لتجنب مضيعة الوقت بالنسبة للمستورد فأمواله تبقى محجوزة لدى لبنك دون وصول البضاعة إليه ، و دون الاستفادة من أمواله عن طريق توظيفها في البنك بمعدل الفائدة و معين كما أن بعض السلع المستوردة سريعة التلف مما يسبب خسارة للمستورد .

الملاحق

المراجع

الكتب و المؤلفات :

1- اسماعيل إبراهيم عبد الباقي،2016،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى دار غيداء،عمان الأردن

2- محمد عبد الفتاح الصيرفي،2014،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان الأردن

3- فتيحة عبد الرحمان العاني،2013،التمويل ووظائفه،الطبعة الأولى،دار النفائس عمان الأردن،

4- محمد عبد الفتاح الصيرفي،2014،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان ،الأردن.

5- علي سعد محمد،2012،البنوك و محافظ الاستثمار،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية.

6- رشاد العمار، 2000،التجارة الخارجية،الطبعة الأولى،دار المسيرة،الأردن،ص12.

7- محمد ناشد 1997،التجارة الداخلية و الخارجية،دار المسيرة،حلب سوريا

8- يمون فرحات،المصاريف الإسلامية،منتجات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى،2004

9- محمود الأنصاري و آخرون البنوك الإسلامية،الكتاب الثامن من أكتوبر

10- سعود محمود الربيحة،صيغ تمويل بالمرابحة،مركز المخطوطات و التراث و الوثائق الكويت

11- هشام خالد البنوك الاسلامية الدولية و عقودها،دار الفكر الجامعي الاسكندرية

12- لمصاريف الاسلامية،وفيق يونس المصري،دار المكتبي،طبعة الثانية

المذكرات و رسائل التخرج :

- سامة بن بحة،2012،دور البنك في تمويل التجارة الخارجية،مالية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية
- أيمينة مسراني،هاجر قصير 2011،دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مالية، جامعة الدكتور يحيى فارس.
- زيرمي نعيمة 2011،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،مالية دولية جامعة أبو بكر بلقا يد ،تلمسان.
- سحر عبد القادر عبد الدائم،2016،التمويل المصرفي و أثره على التجارة الخارجية في السودان،تجارة ،جامعة منتدى كلية الدراسات العليا و البحث العلمي سودان.
- إنال أمينة،2017،محاولة نموذجية قطاع التجارة في الجزائر ،مذكرة دكتوراه،تخصص اقتصاد،جامعة أبو بكر بلقايد.
- موسليم مريم،سعر صرف الدولار،2017، اثر سعر صرف الدولار-الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة دكتوراه علوم تجارية جامعة أبو بكر بلقايد،تخصص مالية.
- أحمد لهيبات و أخرون،2016،الاقتصاد ومناجمنت،شعبة تسيير و اقتصاد
- نسيمة حميلي،سميرة بورابعة،2012،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي ،مذكرة ليسانس،نقود مالية و بنوك،جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
- بوكنزة نورة 2012،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر،مذكرة ماجيستير،تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3.

- عبد المؤمن ندية،مسلم فاطمة الزهراء،خليفا مصطفى،2005،تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي مالية، مذكرة ليسانس،كاية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر.
- سحر عبد القادر عبد الدائم،2016، التمويل المصرفي و أثره على التجارة الخارجية في السودان،مذكرة ماجيستير،التجارة كلية الدراسات العليا و البحث العلمي جامعة شندي.
- حكيمة سبع،2015،آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف،مذكرة ماجيستير،تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
- أسامة بن بحة،2012،دور البنك في تمويل التجارة الخارجية،مالية، مذكرة ليسانس ،معهد علوم التسيير جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
- حكيمة سبع،2015،آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، تجارة دولية،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
- شايت جميلة،2008،طلاق تمويل التجارة الخارجية،نقود و بنوك مالية، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
- خليفي زوهير،شرقي جلول،2012،دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مالية و محاسبة،مذكرة ليسانس،كلية للعلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.
- السيد: بوغرارة محمد: المشرف داخل الوكالة

مواقع الأنترنت :

www.loredz.com/vb/show thread.php ?t=34930

(www.lordz.com/showthread php?t=34930

www.star algeria.net/t7939-topic

www.loredz.com/vb/shouthread.php ?t=3493

ALARALING.COM/BOOK.WWW